الدلائل القرآنية

على تنزيه الله تعالى عن الجسمية

دراسة عقدية

د. عبد العزيز رشيد الأيوب

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية كلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الكويت **(باحث رئيس)**

د. أحمد يوسف النصف

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية كلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، والتدريب الكويت **(باحث مشارك)**



الـدلائـل الـقـرآنـيـة على تنزيه الله تعالى عن الجسمية دراسة عقدية

عبد العزيز رشيد الأيوب ، أحمد يوسف النصف.

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

البريد الإلكتروني للمؤلف الرئيس: h_newman123@yahoo.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أدلة القرآن الكريم على أنَّ اللهَ تعالى لا يُشْبِهُ أحدًا من مخلوقاته، وأنَّه منزَّهٌ عن جميع سمات الحدوث. والمنهج المستخدم في البحث: هو المنهج الاستقرائي، والتحليلي؛ وذلك باستخراج أهم الآيات القرآنية المتعلقة بهذه الدراسة، واستقرائها من مظانها، وجمع المعلومات المتعلقة بها؛ ثم تحليل ودراسة ما تم استقراؤه وجمعه؛ كل ذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث إن شاء الله تعالى.وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون البحث مكونًا من: مقدمة، وموضوع البحث، وخاتمة، ثم أهم نتائج البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع.

ومن أهم نتائج البحث:

- دلَّ الدليل على أنَّ مَن قال: إنَّ الإلهَ جسمٌ؛ فهو منكرٌ للإله، وذلك لأنَّ إلهَ العالَم موجودٌ ليس بجسمٍ، ولا حالٍّ في الجسم.
- وَجَبَ الجزم بأنَّ إلهَ العالَمَ منزَّهٌ عن الأعضاء والأبعاض والحدِّ والنهاية والمكان والجهة.
- أنَّ لفظَ الجسمِ لفظٌ يوهم معنًى باطلًا، وليس في القرآن ما يدل على وروده، فَوَجَبَ الامتناع منه.
- أنَّ النصوص المتشابهات قد أجمعت الأمة على سبيل الإجمال على أنَّ معناها الموضوع له ليس بمرادٍ منها.

الكلمات المفتاحية: الدلائل القرآنية، الجسمية، تنزيه الله تعالى.

Quranic Evidence for Rulling out Corporality of Allah: Monotheistic study

Abd El-Aziz Rasheedd Al-Ayyoub, Ahmad Yousof Alnisf.

Department of Islamic studies, Basic Education College in the Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

Corresponding author Email: h_newman123@yahoo.com

Abstract:

This research aims to show evidence of the Holy Quran that God does not resemble any of his creatures, and that he is immune to all aspects of occurrence.

The methodology used in the research is the inductive and analytical method, by extracting the most important Quranic verses related to this study, extracting them from its meanings, and collecting the information related to them, and then analyzing and studying what has been acquired and collected, all to reach the desired results of this research. The nature of the research required that the research be composed of: introduction, preface, research topic, conclusion, then the main results of the search, then the list of sources and references.

The most important results of the research:

- Evidence indicates that the one who said: God is an object is a denier of God, because the God of the world exists not body or body in the body.

- It is necessary to assert that the God of the world is immune to the organs, the birth, the limit, the end, the place and the body.

- The body meaning void, and not in the Koran indicates the return, it is necessary to refrain from it.

- That similar texts have united the nation on the whole that the meaning of the subject is not intended to them.

Keywords: Quranic Evidence, Corporality.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي ليس له حدٌّ محدود فيُحتوى، ولا له أجلٌ معدودٌ فَيَفْنَى، ولا يحيط به جوامع المكان، ولا يشمل عليه تواتر الزمان، تنزَّه عن صفات المخلوقات من روحٍ وجسد، ووالدٍ وولد، وتعالى سبحانه عن وجوه التشبيه ولوازم الجسمية والجسد، وأفضل الصلاة وأتم السلام على سيدنا محمد أشرف الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، والتابعين لهم بإحسانٍ على الدوام.

أما بعد: فقد اتَّفق المسلمون على أنَّ الباري جلَّ وعلا ليس بجسمٍ ولا جوهر ولا عَرَض، وأنه لا يُشْبِهُ أحدًا من المخلوقات، وأنه منزَّهٌ عن جميع سمات الحدوث. ولم يشذَّ عنهم إلا فئة قليلة اعتقدت أنَّ الله تعالى جسم، وأنه متمكِّنٌ بمكان، وأنه يجوز عليه الانتقال والحركة، وغير ذلك من صفات الأجسام.

وفي بيان خطورة هذا التجسيم؛ قال الإمام تاج الدين السبكي: "ومِن أنكر المنكرات: التجسيم والتشبيه، ومِن أفضل المعروف: التوحيد والتنزيه"(1). وقال الإمام أبو القاسم القشيري: "وقد وقع قومٌ في تشبيه ذاته بذات المخلوقين، فوصفوه بالحدِّ والنهاية والكون في المكان، وأقبح قولًا منهم مَن وصفوه بالجوارح والآلات، فظنُّوا أنَّ بَصَرَهُ في حدقةٍ، وسمعَه في عُضْوٍ، وقدرتَه في يَدٍ، إلى غير ذلك. وقومٌ قاسوا حكمه على حكم عباده فقالوا: ما يكون من الخلق قبيحًا فمنهُ قبيح، وما يكون من الخلق حسنًا فمنه حسن،

---

(1) انظر :طبقات الشافعية الكبرى (٢٢٣/٨).

وهؤلاء كلهم أصحاب التشبيه؛ والحقُّ مستحقٌّ للتنزيه دون التشبيه، مستحقٌّ للتوحيد دون التحديد، مستحقٌّ للتحصيل دون التعطيل والتمثيل"[١].

ونُبَيِّنُ في هذا المقام أهم الأسباب التي نرى أنها أوقعت هذه الفئة القليلة في التجسيم والتشبيه ولوازمهما:

١- أنهم اتَّبعوا ظواهر النصوص الشرعية، والتزموها التزامًا حرفيًّا؛ دون أن يُنَزِّهوا الله تعالى عمَّا لا يليق بجلال ذاته، فَأَجْرَوها على ما يتعارف من صفات الأجسام، بل بعضهم زاد في الأحاديث أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

٢- التأثير اليهودي؛ فهذا التأثير لم تسلم منه هذه الفئة من المسلمين. ولهذا يرى الإمام أبو الفتح الشهرستاني أن أكثر الأحاديث التي توهم التشبيه والتجسيم مصدرها اليهود، فإن التشبيه فيهم طباع[٢]. ونجد الإمام فخر الدين الرازي يذكر أيضًا أن أكثر اليهود مشبِّهة، وإنَّ بداية ظهور التشبيه في الإسلام كان من الروافض[٣].

٣- ترك النظر، وعدم فهم النص في ضوء العقل، وهذا المنهج هو الذي ساعد على وقوع هذه الفئة في التجسيم والتشبيه.

وإنَّ البحث الذي بين أيدينا-الذي بعنوان: "**الدلائل القرآنية على تنزيه الله تعالى عن الجسمية**"- إنما سببه بيان أثر هذه المنازعة القائمة بين أهل التشبيه وأهل التنزيه، وذلك لأن أهل التشبيه يقولون: الموجود إما أن

---

(١) انظر :لطائف الإشارات (٣/٣٤٥).

(٢) انظر :الملل والنحل (١/١٥٤).

(٣) انظر :اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٦٣).

يكون متحيّزًا، وإما أن يكون حالًّا في المتحيِّز، أما الذي لا يكون متحيّزًا ولا حالًّا في المتحيِّز –فكان خارجًا عن القسمين– فذاك محض العدم، فالمشبِّهة يُثبتون لله تعالى صفة الأجسام من الحركة والسكون والاستواء والجلوس والصعود والنزول. وأما أهل التوحيد والتقديس فيقولون: المتحيِّز منقسم، وكل منقسمٍ فهو محتاج، فكل متحيِّزٍ هو محتاج، فما لا يكون محتاجًا امتنع أن يكون متحيِّزًا، وأما الحالُّ في المتحيِّز فهو أولى بالاحتياج، فواجب الوجود لذاته يمتنع أن يكون متحيِّزًا أو حالًّا في المتحيِّز[1].

أهمية الموضوع:

إنَّ هذه القضية بالغة الأهمية، وتنبع أهميتها بتعلقها بالإيمان والكفر؛ فقد كفَّر بعض العلماء مَن قال: إنَّ اللهَ تعالى جسمٌ؛ لِمَا في ذلك مِن تشبيه الله تعالى بالمخلوق، وقد قال تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى: ١١][2].

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ لفظَ الجسم الذي أطلقته المجسِّمة لفظٌ يوهم معنًى باطلًا، وليس في القرآن والأحاديث ما يدل على وروده، فَوَجَبَ الامتناع منه؛ لا سيَّما والمتكلمون قالوا: لفظ الجسم يفيد كثرة الأجزاء بحسب الطول والعرض والعمق، فَوَجَبَ أنْ يكون لفظ الجسم يفيد أصل هذا المعنى[3]. قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي: "ولو جاز أنْ يعتقد أنَّ

(1) انظر: مفاتيح الغيب (١٤٣/٧)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٤٦/٣).

(2) قال الشيخ ابن حجر الهيتمي في المنهاج القويم ص (١٤٤): "واعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم، وهم حقيقون بذلك".

(3) انظر: كتاب التوحيد ص (٣٨).

صانعَ العالَم جسمٌ؛ لجاز أنْ يعتقد الإلهية للشمس والقمر، أو لشيءٍ آخر من أقسام الأجسام، فإنْ تجاسرَ متجاسرٌ على تسميته تعالى جسمًا من غير إرادة التأليف من الجواهر؛ كان ذلك غلطًا في الاسم، مع الإصابة في نفي معنى الجسم"[١].

وأما عن المنهج الذي اعتمدناه في الدراسة: فهو المنهج الاستقرائي، والتحليلي؛ وذلك باستخراج أهم الآيات القرآنية المتعلقة بهذه الدراسة، واستقرائها من مظانها، وجمع المعلومات المتعلقة بها؛ ثم تحليل ودراسة ما تم استقراؤه وجمعه؛ كل ذلك للوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وأما عن الدراسات السابقة لهذا الموضوع: ففي حدود علمنا لم نقف على كتاب سبق بحثنا هذا قد درس بشكلٍ مستقلٍ هذا الموضوع، إلا أنه وُجِدَ في كتب المتكلِّمين والمفسِّرين مَن تكلَّم فيه باختصار، ومِن تلك الكتب:

١- تأويلات أهل السنة للإمام أبي منصور الماتريدي (٣٣٢هـ).

٢- دفع شبهة التشبيه للإمام عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

٣- تأسيس التقديس للإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ).

٤- التنزيه في إبطال حُجَجِ التشبيه للإمام بدر الدين بن جماعة (٧٣٣هـ).وغير ذلك من كتبٍ ومراجع.

---

(١) انظر: قواعد العقائد ص (١٦٠).

وقد وقع هذا البحث في مقدمة، وموضوع البحث، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

- **أما المقدمة** فجاءت لبيان سبب اختيار هذا البحث، كما تقدَّم بيانه.
- **وأما موضوع البحث** فقد شرعنا في ذكر أشهر الآيات القرآنية التي تتعلَّق بالموضوع ذاته، ومن ثَمَّ بيان دلالة هذه الآيات على نفي الجسمية ولوازمها عن الله تعالى. وقد وقع حصر هذه الآيات في اثنين وعشرين موضعًا، وهي على النحو التالي:
- **الموضع الأول: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾.**
- **الموضع الثاني:﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾.**
- **الموضع الثالث:﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾.**
- **الموضع الرابع: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾.**
- **الموضع الخامس:﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾.**
- **الموضع السادس:﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾.**
- **الموضع السابع:﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾.**
- **الموضع الثامن:﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾.**
- **الموضع التاسع: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾.**
- **الموضع العاشر: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.**
- **الموضع الحادي عشر: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾.**

- الموضع الـثـانـي عشر:﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾.
- الموضـع الثالـث عشـر: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾.
- الموضع الرابـع عشـر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾.
- الموضع الخامس عشر:﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.
- الموضع السادس عشر:﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.
- الموضـع السـابع عشـر:﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾.
- الموضع الثـامن عشر:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
- الموضع التاسع عشر:﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾.
- الموضـع الـعـشـرون:﴿هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾.
- الموضع الحادي والعشرون:﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾.
- الموضع الـثـانـي والعشرون:﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

- **وأما الخاتمة** فقد تضمَّنت أهم نتائج البحث.

ونُنَوِّهُ إلى أنَّ بحثنا هذا لم يشمل جميع الأدلة القرآنية التي تُنَزِّهُ الباري تعالى عن الجسمية ولوازمها؛ لأنَّ ذلك يصعب في مثل هذا البحث، ولكنَّنا أتينا بأشهرها؛ والتي تمَّ تداولها بين المتكلمين في أصول الدين. وأيضًا سوف نستعرض في ثنايا البحث أهم المواضع التي من خلالها استدلَّ المجسِّم عليها في إثبات ما أراده من إثبات الجسمية لله، مع بيان أهم ردود أهل السنة عليها.

واللهَ تعالى نسألُ المعونةَ والهدايةَ، والدرايةَ والوقايةَ. ربَّنا عليكَ توكَّلنا، وإليكَ أَنَبْنا، وإليكَ المصير. والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم على سيِّد الأولين والآخرين، سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدراسة التحليلية لآيات تنزيه الله عن الجسمية ولوازمها

تعدَّدت الآيات القرآنية التي استُنْبِطَ منها وجوهٌ في الدلالة على تنزيه الله تعالى عن الجسمية ولوازمها: من الحيِّز والمكان والجهة وقبول الأعراض وما شابه.

وسوف نتناول هنا أهم المواضع التي تُنزِّهُ اللهَ تعالى عن الجسمية–والمشار إليها آنفًا بالمقدمة في آيات الكتاب العزيز– بالشرح والتوضيح، وبيان صلتها بالموضوع، ومن ثَمَّ بيان ما دار حولها من نقاش، وأثير حولها من جدلٍ وبحث، مع بيان الحق إن كانت المسألة ممَّا قام عليها الحجة البالغة، والبرهان الدامغ، موردين أشهر وأظهر أدلة كل فريق، سالكين بقدر الإمكان مسلك الاختصار، آخذين بدستور العدل والإنصاف، ناءين عن مجاري الهوى، وموارد الرَّدى، سائلين اللهَ تعالى السداد والهدى.

الموضع الأول

﴿وَلِلهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ إِنَّ اللهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾

[البقرة:١١٥]

هذه الآية من أقوى الدلائل على نفي التجسيم وإثبات التنزيه لله تبارك وتعالى. قال الإمام أبو حيان الأندلسي: "وفي قوله: **﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾** ردٌّ على مَن يقول: إنه في حيِّزٍ وجهة؛ لأنه لَمَّا خيَّر في استقبال جميع الجهات؛ دلَّ على أنه ليس في جهةٍ ولا حيِّز، ولو كان في حيِّزٍ لكان استقباله والتوجُّه إليه أحقَّ من جميع الأماكن، فحيث لم يُخصِّص مكانًا؛ علمنا أنه لا في جهةٍ ولا حيِّز، بل جميع الجهات في ملكه وتحت ملكه، فأيُّ

جهـةٍ تَوَجَّهْنـا إليـه فيهـا علـى وجـه الخضـوع، كنَّـا معظِّمـين لـه، ممتثلـين لأمره"[١].

وبيان ذلك على التفصيل يكون من وجهين[٢]:

الوجه الأول: أنه تعالى بيَّنفي قوله: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ**﴾ أنَّ هاتين الجهتين مملوكتان له، وإنما كان كذلك؛ لأن الجهةَ أمرٌ ممتدٌّ في الوهم طولًا وعرضًا وعمقًا، وكل ما كان كذلك فهو منقسم، وكل منقسمٍ فهو مؤلَّفٌ مركب، وكل ما كان كذلك فلا بدَّ له من خالقٍ وموجِد، وهذه الدلالة عامة في الجهات كلها -نعني: الفوق والتحت-، فَثَبَتَ بهذا: أنه تعالى خالقُ الجهات كلِّها، والخالقُ مُقَدَّمٌ على المخلوق لا محالة، فقد كان الباري تعالى قبل خَلْقِ العالَم منزَّهًا عن الجهات والأحياز، فَوَجَبَ أنْ يبقى بعد خَلْقِ العالَم كذلك لا محالة؛ لاستحالة انقلاب الحقائق والماهيات.

الوجه الثاني: أنه تعالى قال: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾، ولو كان الله تعالى جسمًا، وله وجهٌ جسماني؛ لكان وجهه مختصًّا بجانبٍ معيَّن، وجهةٍ معيَّنة، فما كان يصدق قوله جلَّ وعلا: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾،فلما نصَّ سبحانه على ذلك؛ علمنا أنه تعالى منزَّهٌ عن الجسمية. وفي معنى "الوجه" بالآية قال الإمام مجاهد بن جبر: "قبلة الله، فأينما كنتَ في شرقٍ أو غربٍ فلا توجهن إلا إليها"[٣].

واحتج المجسِّمة بالآية من وجهين[٤]:

---

(١) انظر: البحر المحيط في التفسير (٥٧٨/١).

(٢) انظر: مفاتيح الغيب (٢١/٤)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان(٣٧٦/١).

(٣) انظر: الأسماء والصفات (١٠٧/٢).

(٤) انظر: مفاتيح الغيب (٢١/٤).

الوجه الأول: أن الآية تدل على ثبوت الوجه لله تعالى، والوجه لا يحصل إلا لمن كان جسمًا.

الوجه الثاني: أنه تعالى وصف نفسه بكونه واسعًا، والسعة من صفة الأجسام.

والجواب عن الوجه الأول[1]: أنَّ الوجهَ وإنْ كان في أصل اللغة عبارة عن العضو المخصوص، لكنَّنا لو حملناه هاهنا على العضو لَكُذِّبَ قوله تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾؛ لأنَّ الوجه لو كان محاذيًا للمشرق لاستحال في ذلك الزمان أنْ يكون محاذيًا للمغرب أيضًا.

فإذن: لا بدَّ فيه من التأويل، ومن تلك التأويلات:

الوجه الأول: أنَّ إضافة وجه الله كإضافة بيت الله وناقة الله، والمراد منها: الإضافة بالخَلْقِ والإيجاد على سبيل التشريف، فقوله تعالى:﴿**فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾؛ أي: فَثَمَّ وجهه الذي وجَّهكم إليه، والمقصود من القبلة إنما يكون قبلة لنصبه تعالى إياها، فأي وجهٍ من وجوه العالَم المضاف إليه بالخَلْقِ والإيجاد نصبه وعيَّنه فهو قبلة.

الوجه الثاني: أنْ يكون المراد من الوجه: القصد والنية؛ قال تعالى: ﴿**إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾[الأنعام: ٧٩].

الوجه الثالث: أنْ يكون المراد منه: فَثَمَّ مرضاة الله، **ونظيره:** قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللهِ**﴾[الإنسان: ٩]؛ يعني: لرضوان الله، وقوله: ﴿**كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾[القصص: ٨٨]؛ يعني: ما كان لرضا الله.

---

(١) انظر: المصدر السابق (٢١/٤).

والجواب عن الوجه الثاني[1]:أنه وصف نفسه بكونه واسعًا، فلا شكَّ أنه لا يمكن حمله على ظاهره، وإلا لكان متجزِّئًا متبعّضًا فيفتقر إلى الخالق، بل لا بدَّ من حمله على السعة في القدرة والملك، أو على أنه واسع العطاء والرحمة، أو على أنه واسع الإنعام ببيان المصلحة للعبيد لكي يصلوا إلى رضوانه، ولعل هذا الوجه بالكلام أليق، ولا يجوز حمله على السعة في العلم، وإلا لكان ذكر العليم بعده تكرارًا.

الموضع الثاني

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾
[البقرة: ١٨٦]

ووجه الدلالة من الآية: أنه ليس المراد من لفظ "القريب" فيها: الجهة والمكان–كما اعتقد المجسِّم–، بل المراد منه: القرب بالعلم والحفظ. قال الإمام الراغب الأصفهاني: "وقُرْبُ الله تعالى من العبد: هو بالإفضال عليه والفيض، لا بالمكان"[2]. ولهذا رُوِيَ أنَّ سيدنا موسى عليه السلام قال: **«أَيْ رَبِّ، أَقَرِيبٌ أَنْتَ فَأُنَاجِيكَ، أَمْ بَعِيدٌ فَأُنَادِيكَ؟ قَالَ: يَا مُوسَى، أَنَا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرَنِي»**[3]. وقال الإمام أبو السعادات ابن الأثير: "المراد بقرب العبد من الله تعالى: القرب بالذكر والعمل الصالح، لا قرب الذات والمكان؛ لأن ذلك

(١) انظر: المصدر السابق (٢٢/٤).

(٢) انظر: المفردات غريب القرآن ص (٦٦٤).

(٣)أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه،في كتاب الطهارة، باب: الرجل يذكر الله وهو على الخلاء أو هو يجامع، برقم: (١٢٢٤)، والإمام أحمد في الزهد، في أخبار موسى عليه السلام، برقم: (٣٥٤).

من صفات الأجسام، والله يتعالى عن ذلك ويتقدَّس"[١].

ونحتاج هاهنا إلى بيان أنَّ هذا القرب ليس قربًا بحسب المكان، **ويدل عليه وجوهٌ ثلاثة**[٢]:

الوجه الأول: أنه لو كان في المكان مشارًا إليه بالحسّ لكان منقسمًا؛ إذ يمتنع أنْ يكون في الصغر والحقارة مثل الجوهر الفرد. ولو كان منقسمًا لكانت ماهيَّته مفتقرة في تحقُّقها إلى تحقُّق كل واحدٍ من أجزائها المفروضة، وجزء الشيء غيره، فلو كان في مكانٍ لكان مفتقرًا إلى غيره، والمفتقر إلى غيره ممكنٌ لذاته، ومُحْدَثٌ ومفتَقِرٌ إلى الخالق، وذلك في حقِّ الخالق القديم محالٌ، فَثَبَتَ أنَّ الله تعالى يمتنع أنْ يكون في المكان، فلا يكون قربه بالمكان.

والوجه الثاني: أنه لو كان في المكان؛ لكان إما غير متناهٍ عن جميع الجهات، أو غير متناهٍ عن جهةٍ دون جهة، أو كان متناهيًا من كل الجوانب. **والأول:** محالٌ؛ لأنَّ البراهين القاطعة دلَّت على أنَّ فرضَ بُعْدٍ غير متناهٍ محالٌ. **والثاني:** محالٌ أيضًا لهذا الوجه، ولأنه لو كان أحد الجانبين متناهيًا والآخر غير متناهٍ لكانت حقيقة هذا الجانب المتناهي مخالفة في الماهية لحقيقة ذلك الجانب الذي هو غير متناهٍ، فيلزم منه كونه تعالى مركبًا من أجزاء مختلفة الطبائع، والمجسِّمة لا يقولون بذلك. **والثالث:** باطلٌ بالاتفاق، فبطل حينئذٍ القول بأنَّ الباري تعالى في جهةٍ.

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٢/٤).

(٢) انظر: مفاتيح الغيب (٢٦١/٥)، التنزيه في إبطال حجج التشبيه ص (٣٣٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٨٥/٩).

والوجه الثالث: أنَّ هذه الآية من أقوى الدلائل على أنَّ القرب المذكور فيها ليس قربًا بالجهة، وذلك لأنه تعالى لو كان في المكان لَمَا كان قريبًا من الكل، بل كان يكون قريبًا من حملة العرش وبعيدًا من غيرهم، ولكان إذا كان قريبًا من زيدٍ -الذي هو بالمشرق-، كان بعيدًا من عمرو -الذي هو بالمغرب-، فلما دلَّت الآية على كونه تعالى قريبًا من الكلِّ؛ علمنا أنَّ القرب المذكور في هذه الآية ليس قربًا بحسب الجهة، ولَمَّا بطل أنْ يكون المراد منه: القرب بالجهة؛ ثَبَتَ أنَّ المراد من هذاالقرب: أنه تعالى يسمع دعاءهم ويرى تضرعهم، أو المراد منه: العلم والحفظ، وعلى هذا الوجه قال تعالى: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ**﴾[الحديد: ٤]، وقال سبحانه: ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾[ق: ١٦]، وقال تعالى: ﴿**مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ**﴾[المجادلة: ٧].

الموضع الثالث

﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾[البقرة: ٢١٠].

والعلماء في هذه الآية فريقان[1]:

الفريق الأول-وهو مذهب السلف الصالح-: أنه لَمَّا ثَبَتَ بالدلائل القاطعة أنَّ المجيءَ والذهابَ على الله تعالى محالٌ؛ علمنا قطعًا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية هو المجيء والذهاب، وأنَّ مراده بعد ذلك شيء آخر، فإنْ عيَّنَّا ذلك المراد لم نأمن الخطأ، فالأَوْلى السكوت عن التأويل،

([1]) انظر: تأويلات أهل السنة (١٠٤/٢)، الأسماء والصفات (٣٧٠/٢)، تأسيس التقديس ص (١٤١)، التنزيه في إبطال حجج التشبيه ص (٣٠٥).

وتفويض معنى الآية على سبيل التفصيل إلى الله تعالى، وهذا هو المراد بقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: "نزل القرآن على أربعةِ أوجهٍ: حلال وحرام لا يسع الناس جهله، وتفسير يعلمه العلماء، وعربية تعرفها العرب، وتأويل لا يعلمه إلا الله"[١].

الفريق الثاني: أنه لا بدَّ من التأويل على سبيل التفصيل، **وذكروا وجوهًا؛ منها**[٢]:

الوجه الأول: أنَّ المراد من هذه الآية: آيات الله تعالى، فجعل مجيء الآيات مجيئًا له على التفخيم لشأن الآيات، كما يقال: جاء المَلِكُ؛ إذا جاء جيشٌ عظيمٌ مِن جهته.

الوجه الثاني: أنْ يكون المراد بالإتيان: أَمْرُ اللهِ تعالى، ومدار الكلام في هذا الباب أنه تعالى إذا ذكر فعلًا وأضافه إلى شيء؛ وكان ذلك محالًا، فالواجب صرفه إلى التأويل، كما في قوله سبحانه: ﴿**الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ**﴾[المائدة: ٣٣]؛ والمراد منها: يحاربون أولياءه. وقوله جلَّ وعلا: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[يوسف: ٨٢]؛ والمراد منها: واسأل أهل القرية.

الوجه الثالث: أنَّ المعنى: هل ينظرون إلا أنْ يأتيهم الله تعالى بما وعد مِن العذاب والحساب، فحذف ما يأتي به تهويلًا عليهم.

الوجه الرابع: أنْتكون "في" بمعنى الباء، وحروف الجر يُقام بعضها مقام البعض، وتقديره: هل ينظرون إلا أنْ يأتيهم اللهُ بظللٍ مِن الغمام

---

(١) انظر: تفسير القرآن العزيز (٢٧٦/١).

(٢) انظر: المتوسط في الاعتقاد ص (١٤٧)، ملجمة المجسمة ص (٦٩)، التنزيه في إبطال حجج التشبيه ص (٣١٩).

والملائكة، والمراد: العذاب الذي يأتيهم في الغمام مع الملائكة.

الوجه الخامس: أنَّ المقصود من الآية: تصوير عظمة يوم القيامة وهولها وشدَّتها، وذلك لأن جميع المذنبين إذا حضروا للقضاء والخصومة، وكان القاضي في تلك الخصومة أعظم السلاطين قهرًا وأكبرهم هيبة، فهؤلاء المذنبون لا وقت عليهم أشد من وقت حضوره لفصل تلك الخصومة، فيكون الغرض من ذكر إتيان الله تعالى: تصوير غاية الهيبة ونهاية الفزع.

الموضع الرابع

﴿**اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾[البقرة: ٢٥٥]

استدلَّ بعض المتكلمين[١] بهذه الآية على تنزيه الله تعالى عن الجسمية، وذلك في قوله تعالى فيها: ﴿**الْقَيُّومُ**﴾، فهو سبحانه القائم بذاته، المستغني عن كل ما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه، فلو كان الله جسمًا لبطل أنْ يكون قائمًا بذاته، وصار قائمًا بغيره؛ أي: بالأجزاء الذي يتألَّف منها الجسم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

قال الإمام فخر الدين الرازي: "والقيومُ: مبالغة في كونه قائمًا بنفسه، مقوِّمًا لغيره، فكونه قائمًا بنفسه عبارة عن استغنائه عن كل ما سواه، وكونه مقوِّمًا لغيره عبارة عن احتياج كل ما سواه إليه، فلو كان جسمًا لكان هو مفتقرًا إلى غيره –وهو جزؤه–، ولكان غيره غنيًّا عنه –وهو جزؤه–، فحينئذٍ لا يكون قيومًا. وأيضًا لو وَجَبَ حصوله في شيءٍ من الأحياز؛ لكان مفتقرًا محتاجًا إلى ذلك الحيِّز، فلم يكن قيومًا على الإطلاق"[٢].

---

(١) وهو الإمام فخر الدين الرازي كما في كتابه: تأسيس التقديس ص (٦٥).

(٢) انظر: تأسيس التقديس ص (٦٥).

الموضع الخامس

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[المائدة: ٦٤]

ذُكِرَ أنَّ اليهود عَنَوْا في قولهم: "يد الله مغلولة": أنَّ قوَّته تعالى نقصت حتى غلبوا ملكهم، وظاهر مذهب اليهود في هذه المقالة: "التجسيم". وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ نفي التشبيه عن الله تعالى، وأنه ليس بجسمٍ، ولا له جارحة، ولا يُشَبَّهُ، ولا يُكَيَّفُ، ولا يتحيَّزُ في جهةٍ كالجواهر، ولا تحلُّه الحوادث، تعالى عمَّا يقول المبطلون[1].

ووردت مواضع في القرآن الكريم في إضافة اليد لله تعالى، فتارةً المذكور هو "اليد" من غير بيان العدد، قال تعالى: ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح: ١٠]، وتارةً إضافة "اليديْن" لله تعالى؛ منها هذه الآية، ومنها قوله تعالى لإبليس:﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]، وتارةً بلفظ"الأيدي"، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾[يس: ٧١][2].

إذا عرفنا هذا نقول: اختلفت الأمة في معنى إضافة اليدلله تعالى، فقالت المجسِّمة: إنها عضوٌ جسمانيٌّ كما في حقِّ كل أحد، واحتجُّوا عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا

---

(1) انظر: المحرر الوجيز (٢/٢١٥)، تنبيه الأفهام في حل مشكل حديثه عليه السلام ص (٦٤).

(2) انظر: مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنية ص (١٦٤).

تُنْظِرُونِ﴾[الأعراف: ١٩٥].**ووجه الاستدلال عندهم:** أنه تعالى قدح في إلهية الأصنام لأجل أنها ليس لها شيء من هذه الأعضاء، فلو لم تحصل لله تعالى هذه الأعضاء؛ لزم القدح في كونه إلهًا، ولَمَّا بطل ذلك؛ وَجَبَ إثبات هذه الأعضاء له.وقالواأيضًا: اسم "اليد" موضوعٌ لهذا العضو، فحمله على شيءٍ آخر تركٌ للغة، وإنه لا يجوز[١].

والكلام في إبطال هذا القول مبنيٌّ على أن الباري تعالى ليس بجسمٍ، **والدليل عليه:** أنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدَثان، وما لا ينفك عن المحدَث فهو محدَثٌ، ولأنَّ كلَّ جسمٍ فهو متناهٍ في المقدار، وكل ما كان متناهيًا في المقدار فهو محدَثٌ، ولأنَّ كلَّ جسمٍ فهو مؤلَّفٌ من الأجزاء، وكل ما كان كذلك كان قابلًا للتركيب والانحلال، وكل ما كان كذلك افتقر إلى ما يركِّبه ويؤلِّفه، وكل ما كان كذلك فهو محدَثٌ، فَثَبَتَ بهذه الوجوه أنه يمتنع كونه تعالى جسمًا، فيمتنع أنْ تكون يده عضوًا جسمانيًّا[٢].

وذهب الجمهور إلى أن في لفظ اليد قولين[٣]:

القول الأول: تفويض معرفتها وحقيقتها لله تعالى، وهي طريقة السلف.

القول الثاني: أنَّ "اليَدَ" تُذْكَرُ في اللغة على وجوهٍ خمسة: أحدها: الجارحة، وهو معلومٌ. **وثانيها:** النعمة، تقول: لفلانٍ عندي يَدٌ أشكره عليها. **وثالثها:** القوة، قال تعالى:﴿**أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ**﴾[ص: ٤٥]؛ فقد فسَّروه

---

(١) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/٣٦٢).

(٢) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان(٢/٦١٤).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب(١٢/٣٩٥)، المحرر الوجيز (٢/٢١٥)، لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/٦٠).

بذوي القوى والعقول. وحكى سيبويه أنهم قالوا: لا يَدَ لك بهذا، والمعنى: سلب كمال القدرة. **ورابعها:** المِلْكُ، يقال: هذه الضيعة في يَدِ فلانٍ؛ أي: في مِلْكِه، قال تعالى: ﴿**الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾[البقرة: ٢٣٧]؛ أي: يملك ذلك. **وخامسها:** شدة العناية والاختصاص، قال تعالى: ﴿**لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[ص: ٧٥]؛ والمراد: تخصيص سيدنا آدم عليه السلام بهذا التشريف، فإنه تعالى هو الخالق لجميع المخلوقات. ويقال: يدي لك رهنٌ بالوفاء؛ إذا ضمن له شيئًا.

إذا عرفنا هذا نقول: اليدُ في حقِ الله تعالى يمتنع أن تكون بمعنى الجارحة، وأما سائر المعاني فكلها حاصلة. وقد أَوَّلَ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما "الأيدي" في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾[الذاريات: ٤٧] بالقوة[١]. فاليد مفردًا كان أو مثنًّى أو جمعًا يُفَسَّرُ بالقوة والقدرة مفردًا، ولا يُفَسَّرُ المثنَّى بالقدرتين، ولا الجمع بالقدرات كما قيل، فقد ورد في حديث يأجوج ومأجوج: «**لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ**»[٢]، ومعناه: لا قوة لأحدٍ بقتالهم ومقاومتهم[٣].

فإن قيل: إنْ فسَّرتم اليد في حقِ الله بالقدرة فهذا مشكلٌ؛ لأنَّ قدرةَ اللهِ واحدةٌ، ونصُّ القرآن ناطقٌ بإثبات اليدين تارةً، وبإثبات الأيدي أخرى. وإنْ

(١) أورده الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره (٤٣٨/٢٢)، ونقل هذا التأويل عن جماعةٍ من أئمة التابعين؛ منهم: مجاهد بن جبر وقتادة بن دعامة وعبد الرحمن بن زيد رحمهم الله تعالى.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم: (٢٩٣٧).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب(٣٩٥/١٢).

فسَّرتموها بالنعمة؛ فنصُّ القرآن ناطقٌ بإثبات اليديْن، ونِعَمُ الله غير محدودة؛ كما قال تعالى: ﴿**وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا**﴾[النحل: ١٨].

والجواب[١]:أنَّنا إنْ اخترنا تفسير اليد بالقدرة كان الجواب عن الإشكال المذكور أنَّ القوم جعلوا قولهم: يَدُ الله مغلولة؛ كناية عن البخل، فأجيبوا على وفق كلامهم، فقيل:﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾؛أي: ليس الأمر على ما وصفتموه به مِن البخل، بل هو جوادٌ على سبيل الكمال، فإنَّ مَن أعطى بيده أعطى على أكمل الوجوه.

وأما إنْ اخترنا تفسير اليد بالنعمة؛ كان الجواب عن الإشكال المذكور من وجهين:

الأول: أنه نسبةٌ بحسب الجنس، ثم يدخل تحت كلِّ واحدٍ من الجنسين أنواعٌ لا نهاية لها؛ فقيل: نعمتاه: نعمة الدِّين ونعمة الدنيا، أو: نعمة الظاهر ونعمة الباطن، أو: نعمة النفع ونعمة الدفع، أو: نعمة الشدة ونعمة الرخاء.

الثاني: أنَّ المراد بالنسبة: المبالغة في وصف النعمة، ألا ترى أنَّ قولهم: "لَبَّيْكَ" معناه: إقامة على طاعتك بعد إقامة، وكذلك: "سَعْدَيْكَ" معناه: مساعدة بعد مساعدة، وليس المراد منه: طاعتيْن ولا مساعدتيْن؛ فكذلك الآية، المعنى فيها: أنَّ النعمةَ متظاهرةٌ متتابعة، ليست كما ادُّعِيَ مِن أنها مقبوضةٌ ممتنعة.

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب(٣٩٥/١٢)، لباب التأويلفي معاني التنزيل(٦٠/٢).

الموضع السادس

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[المائدة: ١١٦].

تمسَّكت المجسِّمة بهذه الآية، وقالوا: النَّفْسُ هو الشخص؛ وذلك يقتضي كون الله تعالى جسمًا. **والجواب عليهم يكون من وجهين**[١]:**الأول:** أنَّ النَّفْسَ عبارةٌ عن الذات، يقال: نَفْسُ الشيءِ وذاتُه؛ بمعنى واحدٍ. **والثاني:** أنَّ المراد: تعلم معلومي ولا أعلم معلومك، ولكنه ذكر هذا الكلام على طريق المطابقة والمشاكلة، وهو من فصيح الكلام. فمعنى قول مَن قال: إنَّ اللهَ تعالى نَفْسٌ؛ أي: إنه موجودٌ ثابتٌ غير منتفٍ، ولا معدوم، وكلُّ موجودٍ نَفْسٌ، وكلُّ معدومٍ ليس بنَفْسٍ.

ومثل هذا: قوله تعالى: **﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾**؛ أي: تعلم ما أكنُّه وأسرُّه، ولا علم لي بما تستره عني وتغيبه. وكذلك في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي**»[٢]؛ أي: حيث لا يعلم به أحد، ولا يطلع عليه[٣].

ومثل هذا أيضًا: قوله تعالى: **﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾**[الأنعام: ٥٤]، فقد دلَّت على أنه لا يمتنع تسمية ذات الله تعالى

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب(٤٦٦/١٢)، دفع شبهة التشبيه ص (١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التوحيد، بابقول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، برقم: (٧٤٠٥).

(٣) انظر: الأسماء والصفات (٥٣/٢).

بالنَّفْسِ، والنَّفْسُ هاهنا بمعنى: الذات والحقيقة، وأما بمعنى الجسم والدم فالله مقدَّسٌ عنه؛ لأنه لو كان جسمًا لكان مركبًا، والمركبُ ممكن، وهو تعالى "أحد"، والأحدُ لا يكون مركبًا، وما لا يكون مركبًا لا يكون جسمًا[1].وأيضًا الأجسامُ متماثلةٌ في تمام الماهية، فلو كان جسمًا لحصل له مِثْلٌ، وذلك باطلٌ؛ لقوله تعالى:﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿**فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[البقرة: ٢٢]. والمقصود بالنِّدِّ في الآية: المِثْلُ، فلو كان الباري جسمًا؛ لكان مِثلًا لكلِّ واحدٍ من الأجسام؛ لأنَّ الأجسامَ كلَّها متماثلةٌ، وحينئذٍ يكون النِّدُّ موجودًا على هذا التقدير، وذلك على مضادَّة هذا النص[2].

الموضع السابع

﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ**﴾
[الأنعام:٣]

زعمت المجسِّمة بهذه الآية وبقوله تعالى:﴿**أَمْ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**﴾[الملك: ١٧] أنه سبحانه مستقرٌ في السماء. قالوا: ويؤكِّدُه وقف بعض القراء على ﴿**السَّمَوَاتِ**﴾، والابتداء بقوله:﴿**وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ**﴾؛ أي: يعلم سرائركم الموجودة في الأرض. ولو سُلِّمَ أنْ لا وقف؛ فالإجماعُ حاصلٌ على أنه ليس موجودًا في الأرض، ولا يلزم من ترك العلم بأحد الظاهرين ترك العمل بالظاهر الآخر من غير دليل.

وقال غير المجسِّمة: المراد: وهو الله في تدبير السموات والأرض؛

(1) انظر: مفاتيح الغيب(١٣/٦)، الرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص (٩٣).
(2) انظر: تأسيس التقديس ص (٧١).

كما يقال: فلانٌ في أمر كذا؛ أي: في تدبيره وإصلاحه. وعلى هذا يكون ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ خبرًا بعد خبر، ويوقف على اسم الله، ثم يبتدأ بما بعد ذلك، ويكون المعنى: أنه يعلم في السموات والأرض سرائر الملائكة والإنس والجن، أو المراد: وهو المعبود فيهما، أو المعروف بالإلهية، أو المتوحِّد بها، أو هو الذي يقال له: الله فيهما لا شريك له في هذا الاسم(١).

واستدلَّ بعضُ العلماء(٢) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾[آل عمران: ١٩٠]على أنَّ خالق الأجسام لا يشبهها؛ لأنَّ الفاعل لا يشبه فعله، ويدل على أنه لا يشبهها:أنه لو أشبهها لم يخل مِن أنْ يشبهها من جميع الوجوه أو من بعضها؛ فإنْ أشبهها من جميع الوجوه فهو محدَثٌ مثلها، وإنْ أشبهها من بعض الوجوه فواجبٌ أنْ يكون محدَثًا من ذلك الوجه؛ لأنَّ حُكْمَ المشبهين واحدٌ من حيث اشْتُبِهَا، فَوَجَبَ أنْ يتساويا في حكم الحدوث من ذلك الوجه. ويدل وقوف السموات والأرض من غير عمدٍ: أنَّ ممسكها لا يشبهها كذلك؛ لاستحالة وقوفها من غير عمدٍ مِن جسمٍ مثلها.

أما الليل والنهار فهما محدَثان؛ لوجود كل واحدٍ منهما بعد أنْ لم يكن موجودًا، ومعلومٌ أنَّ الأجسام لا تقدر على إيجادها، ولا على الزيادة والنقصان فيها، وقد اقتضيا محدِثًا من حيث كانا محدَثيْن؛ لاستحالة وجود حادثٍ لا محدِث له، فَوَجَبَ أنَّ محدِثهما ليس بجسم، ولا مشبهٍ للأجسام؛ لوجهين: أحدهما: أنَّ الأجسام لا تقدر على إحداث مثلها. والثاني: أنَّ المشبه للجسم يجري عليه ما يجري عليه من حكم الحدوث، فلو كان فاعلها

---

(١) انظر: مصادر الهامش السابق.

(٢) وهو الإمام أبو بكر الجصاص في كتابه: أحكام القرآن (٢/٣٣٤).

حادثًا؛ لاحتاج إلى محدِث، ثم كذلك يحتاج الثاني إلى الثالث، إلى ما لا نهاية له، وذلك محالٌ، فلا بدَّ من إثبات صانعٍ قديمٍ لا يشبه الأجسام.

الموضع الثامن

﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[الأنعام: ١٨]

جاءت إضافة العلو والفوقية لله تعالى في نصوص الكتاب والسنة في مواطن كثيرة، وهذه النصوص وإنْ كان حمل بعضها على الفوقية بحسب المكانة، والعلو بحسب الرتبة، ممَّا لا بأس به، إلا أنَّ حمل البعض الآخر على ذلك المعنى ممَّا يأباه المقام والسياق؛ فَنَثْبُتُ العلوَّ والفوقيةَ لله تعالى بهذا المعنى، بدون كيفٍ ولا تمثيل، ونتوقَّف عنده، ولا نتجاوزه إلى التفاصيل التي لم يرد بها شيءٌ من الكتاب والسنة، ونعترف بالعجز عمَّا وراء ذلك[١].**وقد استدلَّ المجسِّمة بالآية السابقة على أنَّ اللهَ تعالى موجودٌ في الجهة التي هي فوق العالَم. وأجابَ أهلُ السنةِ بأنَّ ذلك مردودٌ، ويدلُّ عليه وجوهٌ أربعة**[٢]:

الوجه الأول: أنَّ البعدَ والخلاءَ أمرٌ قابلٌ للقسمة والتجزئة، وكل ما كان كذلك فهو ممكنٌ لذاته، ومفتقرٌ إلى الموجِد، ويكون موجِدُه موجودًا قبله، فيكون ذات الله تعالى قد كانت موجودة قبل وجود الخلاء والجهة والحيث والحيِّز. وإذا ثَبَتَ هذا: فبعد الحيِّز والجهة والخلاء وَجَبَ أنْ تبقى ذات الله تعالى كما كانت، وإلا فقد وقع التغيير في ذات الله تعالى؛ وذلك محال. وإذا

(١) انظر: التنزيه في إبطال حجج التشبيه ص (٢٨٨).

(٢) انظر: مفاتيح الغيب(٤٩٥/١٢)، أبكار الأفكار في أصول الدين (٣٤/٢)، غرائب القرآن (٥٧/٣).

ثَبَتَ هذا؛ وَجَبَ القول بكونه منزَّهًا عن الأحياز والجهات في جميع الأوقات.

والوجـه الثـاني: هو أنـه ثَبَتَ أنَّ العـالَمَ كُرَةٌ، وإذا ثَبَتَ هذا؛ فالذي يكون فوق رؤوس أهل بلدٍ يكون تحت أقدام قومٍ آخرين في بلدٍ آخر، وإذا ثَبَتَ هذا، فإما أنْ يقال: إنه تعالى فوق أقوامٍ بأعيانهم، أو يقال: إنه تعالى فوق الكل، **والأول:** باطلٌ؛ لأن كونه فوقًا لبعضهم يوجب كونه تحتًا لآخرين؛ وذلك باطلٌ. **والثاني:** يوجب كونه تعالى محيطًا بِكُرَةِ الفلك، فيصير حاصل الأمر إلى: أنَّ إلهَ العالَمَ هو فلكٌ محيطٌ بجميع الأفلاك، وذلك لا يقوله مسلم.

والوجـه الثالـث: هو أنَّ لفظَ الفوقيةِ في هذه الآيـة: مسبوقٌ بلفظٍ، وملحوقٌ بلفظٍ آخر. أما أنها مسبوقةٌ فلأنها مسبوقةٌ بلفظ: "القاهر"، والقاهرُ مشعرٌ بكمال القدرة وتمام الـمُكْنَة. وأما أنها ملحوقةٌ بلفظٍ؛ فلأنها ملحوقةٌ بقوله:﴿**عِبَادِهِ**﴾، وهذا اللفظ مشعرٌ بالمملوكية والمقدورية، فَوَجَبَ حمل تلك الفوقية: على فوقية القدرة؛ لا على فوقية الجهة.

والوجه الرابع: أنه تعالى ذكر هذه الآية ردًّا على مَن يتَّخذ غير الله وليًّا، والتقدير: كأنه قال: إنه تعالى فوق كل عباده، ومتى كان الأمر كذلك امتنع اتخاذ غير الله ﷻ وليًّا. فالمراد من الفوقية: الفوقية بالقدرة والقوة. ولو كان المراد منها: الفوقية بالجهة؛ فإنَّ ذلك لا يفيد هذا المقصود؛ لأنه لا يلزم من مجرد كونه حاصلًا في جهةٍ فوق أنْ يكون التعويل عليه في كل الأمور مفيدًا، وأنْ يكون الرجوع إليه في كل المطالب لازمًا. أما إذا حملنا ذلك على فوقية القدرة حسن ترتيب هذه النتيجة عليه. **فظهر بمجموع ما ذكرنا من وجوه: أنَّ المراد ما ذكره أهل السنة والجماعة، لا ما ذكره أهل التجسيم والتشبيه.**

الموضع التاسع

﴿**فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ**﴾[الأنعام: ٧٦].

دلَّت هذه الآية على حكميْن اثنيْن(١)**:الحكم الأول:** أنه تعالى ليس بجسمٍ؛ إذ لو كان جسمًا لكان غائبًا عنَّا أبدًا؛ فكان آفلًا أبدًا. **الحكم الثاني:** أنه تعالى ليس محلًّا للصفات المحدَثة كما تقوله الكرَّامية(٢)، وإلا لكان متغيّرًا، وحينئذٍ يحصل معنى الأفول، وذلك محالٌ.

ونظيرُ ذلك: قوله تعالى:﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾[النحل: ١٧] فهذه الآية دلَّت على نفي التشبيه بين الله جلَّ وعلا وبين خَلْقِه. وصفة القِدَم لله مستحقةٌ، وما هو من خصائص الحدثان وسمات الخَلْقِ يتقدَّس الحقُّ سبحانه عن جميع ذلك، ولا تشبه ذات القديم بذوات المخلوقين، ولا صفاته بصفاتهم، ولا حكمه بحكمهم، وأصلُ كُلِّ ضلالةٍ: التشبيهُ، ومِن قبح ذلك وفساده: أنَّ كلَّ أحدٍ يَتَبَرَّأُ منه، ويستنكف مِن انتحاله(٣).

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب(١٣/٤٥)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/١٠٨).

(٢) وهم أصحاب محمد بن كرام، فرقهم متعددة، وأقوالهم في التشبيه مختلفة، عاش مؤسس مذهبهم في أواخر القرن الثاني حتى منتصف القرن الثالث الهجري، توفي سنة (٢٥٥هـ). انظر: الملل والنحل (١/١٠٨)، وأبكار الأفكار (٥/٩٣).

(٣) انظر: لطائف الإشارات (٢/٢٩٠).

الموضع العاشر

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾

[الأنعام: ١٠٣]

اللهُ تبارك وتعالى يُعْرَفُ بالآيات والدلائل، لا بالمحسوسات والمشاهدات، وكل شيءٍ سبيل معرفته الآيات والدلائل، فهو غير محاطٍ به ولا يُدْرَك، فهو على ما وصف نفسه: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾[طه: ١١٠]، و﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**﴾؛ لأن الإدراك والإحاطة إنما يقعان بالمحسوسات، لا بما يعرف بالآيات والدلائل(١).

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أنْ يقال: إنه وإنْ كان جسمًا لكنه جسمٌ كبير، ولهذا المعنى لا يحيط به الإدراك والعلم؟

والجواب: لو كان الأمر كذلك؛ لصحَّ أنْ يقال: إنَّ علومَ الخَلْقِ وأبصارَهم لا تحيط بالسموات ولا بالجبال ولا بالبحار ولا بالمفاوز، فإنَّ هذه الأشياءَ أجسامٌ كبيرة، والأبصار لا تحيط بأطرافها، والعلوم لا تصل إلى تمام أجزائها، ولو كان الأمر كذلك؛ لَمَا كان في تخصيص ذات الله بهذا الوصف فائدة(٢).

وعلى ذلك جاءت دلائل الرسل به نحو ما حكى الله تعالى قول سيدنا موسى عليه السلام حين سأله فرعون: ﴿**فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى * قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**﴾[طه: ٤٩]، وقال سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿**رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾[البقرة: ٢٥٨]، وقال: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ**

(١) انظر: تأويلات أهل السنة (١٩٦/٤)، التنزيه في إبطال حجج التشبيه ص (٢٧٥).

(٢) انظر: تأسيس التقديس ص (٦٧).

يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾[البقرة: ٢٥٨] دلالة على ألوهيَّته ووحدانيَّته من جهة الآيات والدلائل، لا من غيره. وعلى ذلك دلَّ اللهُ تعالى الخَلْقَ على معرفة وحدانيَّته وربوبيَّته بقوله سبحانه: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا**﴾[الأنعام: ٩٧]، وقال: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ**﴾[يونس: ٥]، وقال: ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[الأنعام: ٩٩]، إلى آخر ما ذكر، دلَّهم على ما به يعرفون ألوهيَّته ووحدانيَّته من جهة الآيات والدلائل، لا من جهة ما تقع به الإحاطة والإدراك[١].

الموضع الحادي عشر

﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾[الأعراف: ٥٤].

ووجه الدلالة من الآية: أنه قد ثَبَتَ بصريح العقل أنَّ كل ما كان مختصًّا بالحيِّز؛ فإما أنْ يكون في الصغر كالجزء الذي لا يتجزَّأ، وهو باطلٌ بالاتفاق، وإما أنْ يكون أكبر فيكون منقسمًا مركبًا، وكلُّ مركبٍ فإنه ممكنٌ ومحدَثٌ، فبهذا الدليل الظاهر يمتنع أنْ يكون الإله في مكان، فهذه الآية تعتبر مِن المتشابهات، ومَن تمسَّك بها مِن المجسِّمة كان متمسِّكًا بالمتشابهات[٢].

---

(١) انظر: تأويلات أهل السنة (١٩٦/٤)، التنزيه في إبطال حجج التشبيه ص (٢٧٥).

(٢) انظر: تأسيس التقديس ص (٦٩)، مفاتيح الغيب (١٤٣/٧)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٤٦/٣).

وفـي قولـه تعـالى بالآيـة: ﴿ثُـمَّ اسْـتَوَى عَلَـى الْعَـرْشِ﴾ نفـيٌ لإيهـام المجسِّمة؛ فـإنهم توهَّمـوا أنَّـذلك للراحـة، فشـبَّهوا اللهَ تعـالى بـالخَلْق، لأنهـم إذا فرغوا من أعمالٍ عملوها ثم استووا على شيءٍ؛ إنما يستوون للراحة، فقالوا بالاستواء على العرش حقيقةً، والله تعالى نفى التعب عن نفسه في خلق السموات والأرض في موضع آخر، فقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾[ق: ٣٨]؛ أي: من إعياءٍ وتعبٍ ونصب. فدلَّ على أنَّ استواءَه ليس للراحة حتى يراد به الاستقرار، كما في الشاهد بين الخَلْقِ وبين تعاليه وبراءته عمَّا توهَّمت المجسِّمة، وشبَّهوه بالخَلْق، وتبيَّن بالتالي بذكر الاستواء على العرش بعد ذكر خلق السموات والأرض أنَّ المرادَ منه: التمام؛ أي: تمَّ مِلكه بعد خلق السموات والأرض وما بينهما بخلق العرش، ويذكر الاستواء ويراد به: التمام، كما هو معلومٌ في لغة العرب(١).

وقيل: ثم خَلَقَ العرش، ورفعَه، وأعلاه، بعد أنْ كان العرش على الماء؛ كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾[فصلت: ١١]، وليس: ثم تَنَقَّلَ من حالٍ إلى حال؛ إذ لو كان كذلك لكان يصير حيث، ثم ينتقل من خَلْقٍ إلى خَلْقٍ فيما يخلق، فيكون في الوقت الذي يصير إلى العرش صائرًا إلى الثرى، وفي الوقت الذي يحدث خلق ما في الأرض وما في السماء، متنقلًا مِن ذا إلى ذا، وذلك تناقضٌ فاسد، وفي ذلك بطلان معنى القول بالاستواء على العرش، بل يكون أبدًا غير مستوٍ عليه حتى يفرغ من خَلْقِ جميع ما يكون أبدًا، وذلك متناقضٌ فاسد، جلَّ الله عن هذا التوهم(٢).

---

(١) انظر: تأويلات أهل السنة (٣٦٧/٩).

(٢) انظر: المصدر السابق(٤٥٤/٤).

وقال بعضهم: أنْ يكون قوله: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾؛ أي: إلى العرش في خَلْقِه ورفعِه وإتمامِه. ودليل احتماله على ذلك: أنَّ" على" مِن حروف الخفض، وقد يوضع بعضٌ موضع بعضٍ؛ كقوله تعالى: ﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ**﴾[المطففين: ٢]؛ بمعنى: عن الناس، وقوله تعالى: ﴿**إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ**﴾[الأنعام: ٣٠]؛ بمعنى: عند ربهم، مع ما قال سبحانه: ﴿**ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾[القيامة: ١٩]، وقوله جلَّ وعلا: ﴿**وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ**﴾[النحل: ٩]؛ بمعنى: إليه[١].

ومعنى الاستواء: الاعتلاءُ، كما يقول: "استويتُ على ظهر الدابة، واستويت على السطح"؛ بمعنى: علوته، "واستوتْ الشمسُ على رأسي، واستوى الطيرُ على قمة رأسي"؛ بمعنى: علا في الجو، فَوُجِدَ فوق رأسي. والقديمُ سبحانه عالٍ على عرشه، لا قاعد، ولا قائم، ولا مماس، ولا مباين عن العرش؛ لأن المماسة والمباينة والقيام والقعود مِن أوصاف الأجسام، واللهُ عزَّ وجلَّ أحدٌ صمدٌ، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كُفُوًا أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام[٢].

وقد حكى الأستاذ الإمام أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أهل السنة، حيث قال: "استوى بمعنى: علا"، ثم قال: "ولا يريد بذلك علوًّا بالمسافة والتحيُّز، والكون في مكان متمكنًا فيه، ولكن يريد معنى قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**﴾[الملك: ١٦]؛ أي: من فوقها؛ على معنى نفي الحد عنه، وأنه ليس ممَّا يحويه طبق أو يحيط به قطر، ووصف

(١) انظر: المصدر السابق(٤/٤٥٤).

(٢) انظر: مجلسٌ في نفي التشبيه ص (٤٣).

الله سبحانه وتعالى بذلك بطريقة الخبر، فلا نتعدَّى ما ورد به الخبر"[١].

الموضع الثاني عشر

﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾[الإسراء: ٩٠-٩٤].

هذه الآيات-كما ذكر بعض المتكلمين[٢]- مِن أدلِّ الدلائل على أنَّ المجيءَ والذهابَ على الله محالٌ؛ لأنَّ كلمة:"**سُبْحَانَ**" للتنزيه عمَّا لا ينبغي. وقوله:﴿**سُبْحَانَ رَبِّي**﴾ تنزيهٌ لله عن شيءٍ لا يليق به، أو نُسِبَ إليه ممَّا تقدم ذكره في الآيات، وليس فيما تقدم ذكره شيء لا يليق بالله إلا قولهم:"أو تأتي بالله"، فدلَّ هذا على أنَّ قوله: ﴿**سُبْحَانَ رَبِّي**﴾ تنزيهٌ للهعن الإتيان والمجيء، وذلك يدل على فساد قولِ المشبِّهة في أنَّ اللهَ يجيءُ ويذهب.ثم الأصل أنَّ الإتيانَ والانتقالَ والزوالَ في الشاهد إنما يكون لخلَّتيْن: إما لحاجةٍ بَدَت، فيحتاج إلى الانتقالِ من حالٍ إلى حال، والزوالِ من مكانٍ إلى مكان ليقضيها. أو لسآمةٍ ووحشةٍ تأخذه، فينتقل من مكانٍ إلى مكانٍ؛ لينفي عن نفسه ذلك، وهذان الوجهان في ذي المكان، واللهُ يتعالى عن المكان؛ كان ولا مكان، فهو على ما كان. فالله يتعالى عن أنْ تمسَّه حاجة، أو تأخذه سآمة. فبطل الوصف بالإتيان والمجيء والانتقال مِن حالٍ إلى حال، أو مِن مكانٍ

---

[١]انظر: الأسماء والصفات (٢/٣٠٧).

[٢] انظر: تأويلات أهل السنة (٢/١٠٤)، مفاتيح الغيب (٢١/٤٠٩).

إلى مكان.

فإن قالوا: لِمَ لا يجوز أنْ يكون المراد: تنزيه الله تعالى عن أنْ يتحكَّم عليه المتحكمون في اقتراح الأشياء؟ **فالجواب:** أنَّ القومَ لم يتحكَّموا على الله تعالى، وإنما قالوا للرسول صلى الله عليه وسلم: إنْ كنتَ نبيًّا صادقًا فاطلب من الله أنْ يشرِّفك بهذه المعجزات، فالقوم تحكَّموا على الرسول، وما تحكَّموا على الله تعالى، فلا يليق حمل قوله: ﴿**سُبْحَانَ رَبِّي**﴾ على هذا المعنى، فَوَجَبَ حمله على قولهم:"أو تأتي بالله"[1].

قال الإمام مكي بن أبي طالب: "ما جاء في القرآن وهذه الأحاديث من النزول والمجيء وشبه ذلك مضافًا إلى الله جلَّ ذكره، فلا يجب أنْ يتأوَّل فيه انتقالٌ ولا حركةٌ على الله؛ إذ لا يجوز عليه ذلك؛ إذ الحركة والنقلة إنما هما من صفات المخلوقين، وكل ما جاء من هذا؛ فإنما هو صفة من صفات الله، لا كما هي من المخلوقين، فأَجْرِها على ما أتت، ولا تعتقد ولا تتوهَّم في ذلك أمرًا ممَّا شهدته في الخَلْق؛ إذ ليس كمثله شيءٌ. وقد قال جماعةٌ من العلماء في وصف الله –جلَّ ذكره– بالمجيء والإتيان والتنزيل: إنها أفعالٌ يُحدِثُها الله متى شاء، سمَّاها بذلك، فلا تتقدَّم بين يديه، ولا تُكَيِّف ولا تُشَبِّه، وتقول كما قال، وتنفي عنه –جلَّ ذكره– التشبيه، ولا تعترض في شيءٍ ممَّا أتى في كتابه من ذلك، وما رُوِيَ عن نبيِّه منه صلى الله عليه وسلم"[2].

([1]) انظر: مفاتيح الغيب (٤٠٩/٢١).

([2]) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٧٦٧٧/١٢).

الموضع الثالث عشر

﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم: ٦٥].

قال المفسِّرون في معنى قوله تعالى:﴿سَمِيًّا﴾؛ أي: شبيهًا، ولو كان الباري تعالى جسمًا متحيِّزًا؛ لكان مشابهًا للأجسام في الجسمية، إنما الاختلاف يحصل فيما وراء الجسمية، وذلك إما بالعظم أو بالصفات والكيفيات، وذلك لا يقدح في حصول المشابهة في الذات. وذكروا أنَّ الاستفهام في هذه الآية يراد به: النفي، فيكون المعنى: لا يكون لله تعالى سميًّا؛ أي: مثيلًا وشبيهًا، ولَمَّا جاء لفظ: "سميًّا" بصيغة النكرة في سياقِ استفهامٍ يفيد النفي؛ دلَّ على العموم؛ أي: دلَّ على نفي الجسم وغير الجسم، فلو كان الله تعالى جسمًا لكان كل جسمٍ سميًّا له، وقد دلَّت الآية على نَفْيِه[1].

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في بيان معناها: "هل تَعْلَمُ للربِّ مِثْلًا أو شبيهًا"[2]. وبه قال جمهورٌ من المفسِّرين؛ منهم: سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر وقتادة بن دعامة[3].

([1]) انظر: تأسيس التقديس ص (٦٦)، مفاتيح الغيب (٣٥٧/٥).

([2]) قال السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٥٣١/٥): أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم.

([3]) انظر: زاد المسير في علم التفسير (١٤١/٣).

الموضع الرابع عشر

﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾[الحج: ٦٢].

قوله سبحانه: ﴿**هُوَ الْعَلِيُّ**﴾؛ أي: في صفاته. وقوله جلَّ وعلا: ﴿**الْكَبِيرُ**﴾؛ أي: في ذاته، وذلك ينافي أنْ يكون جسمًا في مكانٍ؛ لأنه يكون حينئذٍ جسدًا مقدرًا بمقدارٍ، فيمكن فرض ما هو أكبر منه فيكون صغيرًا بالنسبة إلى المفروض، لكنه كبيرٌ مطلقًا أكبر من كل ما يتصوَّر(١).

ونظيرُ هذه الآية: قوله تعالى:﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾[لقمان: ٣٠]، فقد ذكر فيها الحقُّ جلَّ وعلا أنه كاملٌ لا نقص فيه. فقوله: ﴿**وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾ إشارة إلى أنه فوق الكاملين في ذاته وصفاته، وهذا يبطل القول بكونه تعالى جسمًا، وفي حَيِّزٍ؛ لأن كل مَن كان في حَيِّزٍ فإنَّ العقلَ يحكم بأنه مشارٌ إليه، وهو مقطع الإشارة؛ لأنَّ الإشارة لو لم تقع إليه؛ لمَا كان المشار إليه هو، وإذا وقعت الإشارة إليه فقد تناهت الإشارة عنده، وفي كل موقعٍ تقف الإشارة بقدر العقل على أنْ يفرض البعد أكثر من ذلك، فيقول: لو كان بين مأخذ الإشارة والمشار إليه أكثر من هذا البعد؛ لكان هذا المشار إليه أعلى، فيصير عليًّا بالإضافة لا مطلقًا، وهو عليٌّ مطلقًا، ولو كان جسمًا لكان له مقدار، وكل مقدارٍ يمكن أنْ يفرض أكبر منه، فيكون كبيرًا بالنسبة إلى غيره لا مطلقًا، وهو كبيرٌ مطلقًا(٢).

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب (١٣١/٢٥).

(٢) انظر: المصدر السابق(٢٠٤/٢٥).

الموضع الخامس عشر

﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[الشعراء: ٢٣-٢٨].

وهذا الموضع من القرآن من أقوى الدلائل على أنَّ المولى جلَّ شأنه ليس بمتحيِّزٍ ولا في جهةٍ. ووجه الدلالة من الآيات: أنَّ فرعون لَمَّا سأل سيدنا موسى عليه السلام فقال: وما رب العالمين؟ طلب منه الماهية والجنس والجوهر، فلو كان تعالى جسمًا موصوفًا بالأشكال والمقادير؛ لكان الجواب عن هذا السؤال ليس إلا بذكر الصورة والشكل والقدر، ولكان جواب سيدنا موسى عليه السلام بقوله: رب السموات والأرض، ربكم ورب آبائكم الأولين، رب المشرق والمغرب؛ خطأً وباطلًا، وهذا يقتضي تخطئة سيدنا موسى عليه السلام فيما ذكر من الجواب، وتصويب فرعون في قوله: إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون، ولَمَّا كان كل ذلك باطلًا؛ علمنا أنَّ الباري جلَّ وعلا منزَّهٌ عن أنْ يكون جسمًا، وأنْ يكون في مكان، ومنزَّهٌ عن أنْ يصحَّ عليه المجيء والذهاب، وغيرهما من لوازم الجسمية[1].

ونجد نظيرَ ذلك في القرآن: ما حكاه الله تعالى عن سيدنا إبراهيم عليه السلام، حيث استدلَّ بحصول التغيُّر في أحوال الكواكب على حدوثها، ثم قال عند تمام الاستدلال:﴿**إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾[الأنعام: ٧٩]. **وهذه الواقعة تدلُّ على تنزيه الربِّ جلَّ جلاله،**

---

(١) انظر: تأويلات أهل السنة (٧/٢٨٥)، مفاتيح الغيب (٥/٣٥٧).

وتقديسه عن التحيُّز والجهة من وجوهٍ ثلاثة[1]:

الأول: أنَّ الأجسامَ متماثلةٌ، وكل ما صحَّ على أحد المثلين وَجَبَ أنْ يصحَّ على المثل الآخر، فلو كان المولى عزَّ وجلَّ جسمًا أو جوهرًا؛ وَجَبَ أنْ يصحَّ عليه كل ما صحَّ على غيره، وأنْ يصحَّ على غيره كل ما صحَّ عليه، وذلك يقتضي جواز التغيُّر عليه، فلما حكم سيدنا إبراهيم عليه السلام بأنَّ المتغيّر من حالٍ إلى حالٍ لا يصلح للإلهية، وثَبَتَ أنه لو كان جسمًا لصحَّ عليه التغيُّر؛ لزم القطع بأنه تعالى ليس بمتحيّزٍ أصلًا.

الثاني:أنَّ سيدنا إبراهيم عليه السلام لم يذكر من صفات الباري جلَّ شأنه إلا كونه خالقًا للعالَم. والله تعالى مدحه على هذا الكلام وعظَّمه؛ فقال:﴿**وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ**﴾[الأنعام: ٨٣]، ولو كان إله العالَم جسمًا موصوفًا بمقدارٍ مخصوص، وشكلٍ مخصوص؛ لَمَا كمل العلم به تعالى إلا بعد العلم بكونه جسمًا متحيّزًا، ولو كان كذلك؛ لَمَا كان مستحقًّا للمدح والتعظيم بمجرد معرفة كونه تعالى خالقًا للعالَم، فلما كان هذا القدر من المعرفة كافيًا في كمال معرفة الله تعالى؛ دلَّ ذلك على أنه تعالى ليس بمتحيّز.

الثالث: لو كان الله جلَّ وعلا جسمًا؛ لكان كل جسمٍ مشاركًا له في تمام الماهية، فالقول بكونه تعالى جسمًا يقتضي إثبات الشريك له، وذلك ينافي قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾[الأنعام: ٧٩].

---

(1) انظر: تأسيس التقديس ص (٦٣).

الموضع السادس عشر

﴿**وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾ [العنكبوت: ٦].

ووجه الدلالة من الآية[١]: أنَّ قوله تعالى: ﴿**لَغَنِيٌّ**﴾ إشارةٌ إلى كل صفةٍ سلبية، فإنه إذا كان غنيًّا لا يكون عَرَضًا محتاجًا إلى الجوهر في القوام، ولا جسمًا محتاجًا إلى الحيّز في الدوام، ولا شيئًا من الممكنات المحتاجة إلى الموجد. فدلَّت الآية على أنَّ اللهَ تعالى ليس في مكان، وليس على العرش على الخصوص، فإن العرش من العالَم، واللهُ غنيٌّ عنه، والمستغني عن المكان لا يمكن دخوله في مكان؛ لأن الداخل في المكان يشار إليه بأنه هاهنا أو هناك على سبيل الاستقلال، وما يشار إليه بأنه هاهنا أو هناك يستحيل أنْ لا يوجد لا هاهنا ولا هناك، وإلا لجوَّز العقل إدراك جسمٍ لا في مكان؛ وإنه محالٌ. **ونظيرُ هذه الآية في القرآن:** قوله جلَّ شأنه: ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾[الحج: ٦٤].

الموضع السابع عشر

﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ**﴾[الزمر: ٦].

نصَّ بعض علماء الكلام[٢]على أنَّ هذه الآية دلَّت على تنزيه الباري

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب(٢٥/٢٩).

(٢) وهو الإمام الرازي في كتابه: مفاتيح الغيب(٢٦/٤٢٤).

عزَّ وجلَّ عن الأجزاء والأعضاء، وعلى كونه منزَّهًا عن الجسمية والمكانية، وذلك أنه تعالى عندما أراد أنْ يُعَرِّفَ عبادَه ذاته المخصوصة لم يذكر إلا كونه فاعلًا لهذه الأشياء، ولو كان جسمًا مركبًا من الأعضاء؛ لكان تعريفه بتلك الأجزاء والأعضاء تعريفًا للشيء بأجزاء حقيقته، وأما تعريفه بأحواله وأفعاله وآثاره فذلك تعريفٌ له بأمورٍ خارجةٍ عن ذاته. والتعريف الأول أكمل من الثاني، ولو كان ذلك القسم ممكنًا؛ لكان الاكتفاء بهذا القسم الثاني تقصيرًا ونقصًا، وذلك غير جائز، فعلمنا أنَّ الاكتفاء بهذا القسم إنما حَسُنَ؛ لأنَّ القسمَ الأول محالٌ، ممتنع الوجود، وذلك يدلُّ على كون الله متعاليًا عن الجسمية والأعضاء والأجزاء.

الموضع الثامن عشر

﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الشورى: ١١]

احتجَّ علماء التوحيد قديمًا وحديثًا[١]بهذه الآية على نفي كونه تعالى جسمًا مركبًا من الأعضاء والأجزاء، وحاصلًا في المكان والجهة، وقالوا: لو كان جسمًا لكان مِثْلًا لسائر الأجسام في تمام الماهية، فيلزم حصول الأمثال والأشباه له، وذلك باطلٌ؛ بصريح قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾. ويمكن إيراد هذه الحجة على وجهٍ آخر؛ فيقال: إما أنْ يكون المراد: ليس كمثله شيءٌ في ماهيات الذات، أو أنْ يكون المراد: ليس كمثله في الصفات شيءٌ؛ والثاني باطلٌ؛ لأن العباد يوصفون بكونهم عالمين قادرين، كما أنَّ الله تعالى يوصف بذلك، وكذلك يوصفون بكونهم معلومين مذكورين، مع أنَّ الله تعالى

(١) انظر: تأويلات أهل السنة (١٠٩/٩)، لطائف الإشارات (٣٤٥/٣)، تأسيس التقديس ص (٦٤)، أبكار الأفكار في أصول الدين (١٣/٢)، غرائب القرآنورغائب الفرقان (٧٠/٦)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢٩٠/٢).

يوصف بذلك، فَثَبَتَ أنَّ المراد بالمماثلة: المساواة في حقيقة الذات، فيكون المعنى: أنَّ شيئًا من الذوات لا يساوي الله تعالى في الذاتية، فلو كان الله تعالى جسمًا؛ لكان كونه جسمًا ذاتًا لا صفة، فإذا كان سائر الأجسام مساوية له في الجسمية -أي: في كونها متحيِّزة طويلة عريضة عميقة-؛ فحينئذٍ: تكون سائر الأجسام مماثلة لذات الله تعالى في كونه ذاتًا، والنصُّ ينفي ذلك؛ فَوَجَبَ أنْ لا يكون جسمًا.

وفي ظاهر قوله تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾إشكالٌ؛ فإنه يقال: المقصود منها: نفي المِثْلِ عن الله تعالى، وظاهرها يوجب إثبات المِثْلِ لله تعالى، فإنه يقتضي نفي المِثْلِ عن مِثْلِه لا عنه، وذلك يوجب إثبات المِثْلِ لله تعالى.

وأجاب بعض العلماء عنه(1):بأنَّ العربَ تقول: مثلك لا يبخل؛ أي: أنت لا تبخل، فنفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عنه، ويقول الرجل: هذا الكلام لا يقال لمثلي؛ أي: لا يقال لي، والمراد منه: المبالغة، فإنه إذا كان ذلك الحكم منتفيًا عمَّن كان مشابهًا بسبب كونه مشابهًا له، فلأنْ يكون منتفيًا عنه كان ذلك أولى. أوليس كهو شيءٌ؛ على سبيل المبالغة.

ويُفْهَمُ من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١] نفيُ المساواة من جميع الوجوه، بدليل صحة الاستثناء، فإنه يحسن أنْ يقال: ليس كمثله شيءٌ إلا في الجلوس، وإلا في المقدار، وإلا في اللون، وصحة الاستثناء تقتضي دخول جميع هذه الأمور تحته، فلو كان جالسًا لحصل مَن يماثله في الجلوس؛ فحينئذٍ يبطل معنى الآية(2).

---

(1) انظر: مفاتيح الغيب(٥٨٢/٢٧).

(2) انظر: المصدر السابق(٥٨٢/٢٧).

الموضع التاسع عشر

﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]

وهذه الآية تقتضي أنْ تكون ذات الله تعالى متقدمة في الوجود على كل ما سواها، وذلك يقتضي أنه تعالى كان موجودًا قبل الحيِّز والجهة، وسيكون موجودًا بعد فناء الحيِّز والجهة. بالإضافة إلى ذلك: وَصَفَ المولى عزَّ وجلَّ نفسه بكونه ظاهرًا وباطنًا، ولو كان جسمًا لكان ظاهره غير باطنه، فلم يكن الشيء الواحد موصوفًا بأنه ظاهرٌ وبأنه باطنٌ؛ لأن على تقدير كونه جسمًا يكون الظاهر منه سطحه، والباطن منه عمقه، فلم يكن الشيء الواحد ظاهرًا وباطنًا. وأيضًا فالمفسِّرون قالوا: إنَّ ربَّنا تبارك وتعالى ظاهرٌ بحسب الدلائل، باطنٌ بحسب أنه لا يدركه الحس، ولا يصل إليه الخيال. ولو كان جسمًا لَـمَا أمكن وصفه بأنه لا يدركه الحس، ولا يصل إليه الخيال[١].

الموضع العشرون

﴿هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الحشر: ٢٤]

ووجه الاستدلال بالآية: أنَّ الخالقَ في لغة العرب هو: المقدِّرُ، فلو كان المولى عزَّ وجلَّ جسمًا لكان متناهيًا، ولو كان متناهيًا لكان مخصوصًا بمقدارٍ معيَّن، ولَـمَّا وصف الرب نفسه بكونه خالقًا؛ وَجَبَ أنْ يكون هو المقدِّرُ لجميع المقدرات بمقاديرها المخصوصة، فإذا كان هو مقدرًا في ذاته بمقدارٍ مخصوص؛ لزم كونه مقدرًا لنفسه؛ وذلك محالٌ. وأيضًا لو كان جسمًا

---

(١) انظر: تأسيس التقديس ص (٧١).

لكان متناهيًا، وكلٌ متناهٍ فإنه يحيط به حدٌّ أو حدود، وكل ما كان كذلك فهو مشكَّل، وكلٌ مشكَّلٍ فله صورة، فلو كان ربنا جسمًا لكان له صورة، ثم إنه تعالى وَصَفَ نفسه بكونه مصوِّرًا، فيلزم كونه مصوَّرًا لنفسه؛ وذلك محالٌ. فيلزم أنْ يكون منزَّهًا عن الصورة والجسمية حتى لا يلزم هذا المحذور[1].

الموضع الحادي والعشرون

﴿**كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ**﴾[العلق:١٩]

على تأويل ظاهر الآية: هي حُجَّةٌ لأهل السنة على أهل التجسيم؛ فإنه لم يُفْهَمْ من قوله: ﴿**وَاقْتَرِبْ**﴾ القرب من حيث المكان، وقرب الذات، ولكن: قرب المنزلة والقدر، وكذلك ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»[2]، ونحو ذلك، لا يفهم منه قرب الذات، ولكن قرب المنزلة والقدر بالإجابة، وكذلك جميع ما ذكر في القرآن الكريم من القرب: قرب المنزلة والقدر[3].

قال الفقيه أبو إسحاق الشيرازي: "فلو كان في جهة فوق؛ لَمَا وُصِفَ العبد بالقرب منه إذا سجد"[4]. وقد روى الترمذي في جامعه حديث: «**أَنَا**

([1]) انظر: المصدر السابق ص (٦٦).

([2]) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التوحيد، بابذكر النبي صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربه، برقم: (٧٥٣٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، برقم: (٢٦٧٥).

([3])انظر: تأويلات أهل السنة(٥٨١/١٠)، تأسيس التقديس ص (٧١)، تنبيه الأفهام ص (٢١٠).

([4])انظر: الإشارة إلى مذهب أهل الحق ص (٢٣٨).

عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي...، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»، ثم قال: "هذا حديثٌ حسنٌ صحيح[1].وفي تفسير حديث: **«مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّى شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا»**؛ قيل: يعنى: بالمغفرة والرحمة، وهكذا فَسَّرَ بعضُ العلماء هذا الحديث، وقالوا: إنما معناه: يقول: إذا تقرَّب إليَّ العبد بطاعتي وبما أمرتُ؛ تسارع إليه مغفرتي ورحمتي. وكذا فسَّره النووي وغيرُه[2].

الموضع الثاني والعشرون

﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[سورة الإخلاص].

استنبط بعضُ المتكلمين[3] من هذه السورة ثلاثة مواضع تدلُّ دلالةً واضحةً على نفي الجسمية عن الله جلَّ جلاله: فالأول: قوله تعالى:**﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾**، **والثاني:** قوله تعالى:**﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾**، **والثالث:**قوله تعالى:**﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾**.

وسبب نزول هذه السورة: أنَّ المشركين سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: انسب لنا ربك؟ فأنزل الله عزَّ وجلَّ سورة الإخلاص[4].وفي روايةٍ أخرى: "أنَّ اليهودَ جاءت النبيَّ صلى الله عليه وسلم؛ منهم كعب بن الأشرف وحُيَيُّ بن أخطب فقالوا: يا محمد، صِفْ لنا ربك

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه، في أبواب الزهد، باب ما جاء في حسن الظن بالله، برقم: (٢٣٨٨).

(2) انظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٤٧/١٠).

(3) انظر: تأسيس التقديس ص (٦١)، مفاتيح الغيب(٣٦٢/٣٢).

(4) أخرج ذلك الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة الإخلاص، برقم: (٣٣٦٤).

الذي بعثك، فأنزل الله:﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ**﴾فَيَخْرجُ منه الولد،﴿**وَلَمْ يُولَدْ**﴾فَيُخْرَجُ من شيء"[١].

ووجه الدلالة من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾؛ أنَّ الأحد هو الكامل في الوحدانية، وكل جسمٍ فهو مُنْقَسِمٌ بحسب الغرض والإشارة إلى جزأين، فلما كان تعالى أحدًا امتنع أن يكون جسمًا أو متحيّزًا، لأن المركبَ مفتقرٌ إلى أجزائه، والمحتاجُ محدَث، وإذا كان أحدًا وَجَبَ أنْ لا يكون جسمًا، وإذا لم يكن جسمًا لم يكن في المكان، فَثَبَتَ بالتالي: أنَّ اللهَ تعالى ليس بجسمٍ، ولا في مكانٍ، فلما لم يكن جسمًا ولا متحيّزًا؛ امتنع عليه المجيء والذهاب[٢].

وهذه الدلالة نفسها نجدها في الحديث القدسي الذي يقول الله فيه: **«كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، أَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي لَنْ أُعِيدَهُ كَمَا بَدَأْتُهُ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ أَنْ يَقُولَ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، وَأَنَا الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُؤًا أَحَدٌ»**[٣].فقد احتج الله تعالى في المقام الأول بالقدرة على الابتداء على القدرة على الإعادة، وفي المقام الثاني احتج بالأحدية على نفي الجسمية والوالدية والمولودية[٤].

---

(١) أخرج هذه الرواية: ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣٤٧٤)، برقم: (١٩٥٣٤).

(٢) انظر: تفسير ابن فورك (٣/٣٠١)، مفاتيح الغيب (٢/٣٢٥)، (٥/٣٥٧)، ملجمة المجسمة ص (٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ**﴾، برقم: (٤٤٨٢).

(٤) انظر :مفاتيح الغيب (٢/٣٢٧).

ولذلك نجد الإمام أبا بكر البيهقي بدأ في كتابه الأسماء والصفات[١] بقوله: "باب جماع أبواب ذكر الأسماء التي تتبع نفي التشبيه عن الله تعالى جده"، منها لفظ:"**الأحد**"، وَنَقَلَ عن الإمام أبي عبد الله الحليمي قوله في تفسيرها: "وهو الذي لا شبيه له ولا نظير، كما أن الواحد هو الذي لا شريك له ولا عديد". ولهذا سمَّى الله عزَّ وجلَّ نفسه بهذا الاسم؛ لَمَّا وصف نفسه بأنه لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفُوًا أحد، فكأنَّ قوله جلَّ وعلا: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾[الإخلاص: ٣]من تفسير قوله:﴿**أَحَدٌ**﴾، والمعنى: لم يتفرَّع عنه شيءٌ، ولم يتفرَّع هو عن شيءٍ كما يتفرَّع الولدُ عن أبيه وأمه، ويتفرَّع عنهما الولد؛ أي: فإذا كان كذلك فما يدعوه المشركون إلهًا من دونه لا يجوز أنْ يكون إلهًا؛ إذ كانت أمارات الحدوث من التجزُّؤ والتناهي قائمة فيه لازمة له، والباري تعالى لا يتجزَّأ ولا يتناهى، فهو إذًا غير مشبهٍ إياه، ولا مشارك له في صفته.

وأما قوله تعالى:﴿**اللهُ الصَّمَدُ**﴾، فالصمد: هو السيد المصمود إليه في الحوائج، وذلك يدل على أنه ليس بجسمٍ، وعلى أنه غير مختصٍّ بالحيِّز والجهة. قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "الصمدُ: السَّيِّدُ الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه هذه صفته لا تنبغي إلا له، ليس له كُفُوٌ، وليس كمثله

(١) انظر: الأسماء والصفات (١/٩٠).

شيءٌ"[١].وقال الإمام الحسن البصري في معنى الصمد: "الذي لم يزل ولا يزال، ولا يجوز عليه الزوال، كان ولا مكان، ولا أين ولا أوان، ولا عرش ولا كرسي، ولا جني ولا إنسي، وهو الآن كما كان"[٢].

وقد استدلَّ قومٌ من المجسِّمة بهذه الآية على أنَّ اللهَ تعالى جسمٌ، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ كونَ الله أحدًا ينافي جسمًا، فمقدمة هذا الآية دالةٌ على أنه لا يمكن أنْ يكون المراد من "الصمد" هذا المعنى، ولأنَّ "الصمد" بهذا التفسير صفةُ الأجسام المتضاغطة -تعالى الله عن ذلك-.**فإذن:** يجب أنْ يحمل ذلك على مجازه، وذلك لأن الجسم الذي يكون كذلك يكون عديم الانفعال والتأثر عن الغير، وذلك إشارة إلى كونه سبحانه واجبًا لذاته، ممتنع التغير في وجوده وبقائه وجميع صفاته، فهذا ما يتعلق بالبحث اللغوي في هذه الآية[٣].

وأما المفسِّرون فقد نُقِلَ عنهم وجوهٌ[٤]؛ بعضها يليق بالوجه الأول - وهو كونه تعالى سيِّدًا مرجوعًا إليه في دفع الحاجات، وهو إشارةٌ إلى الصفات الإضافية-، وبعضها بالوجه الثاني -وهو كونه تعالى واجب الوجود في ذاته، وفي صفاته، ممتنع التغير فيهما، وهو إشارة إلى الصفات السلبية-، وتارةً يُفَسِّرون "الصمد" بما يكون جامعًا للوجهيْن، وهو محتملٌ؛ لأنه بحسب دلالته على الوجوب الذاتي يدلُّ على جميع السلوب، وبحسب دلالته على كونه مبدأ للكل يدل على جميع النعوت الإلهية.

---

(١) أخرج هذه الرواية: ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٧٤/١٠)، برقم: (١٩٥٣٥).

(٢) انظر :تأسيس التقديس ص (٦١).

(٣) انظر :المرجع السابق ص (٦١).

(٤) انظر :مفاتيح الغيب(٣٦٢/٣٢).

وأما بيان دلالة هذه الآية على نفي الجسمية؛ فمن وجوهٍ ثلاثة[1]:

الأول: أنَّ كلَّ جسمٍ فهو مركبٌ، وكلُّ مركبٍ فهو محتاجٌ إلى كلِّ واحدٍ من أجزائه، وكلُّ واحدٍ من أجزائه غيرُه، فكلُّ مركبٍ فهو محتاجٌ إلى غيره، والمحتاجُ إلى الغير لا يكون كلُّ الأغيار محتاجًا إليه، فلم يكن صمدًا مطلقًا.

الثاني: أنه لو كان مركبًا من الجوارح والأعضاء؛ لاحتاج في الإبصار إلى العين، وفي الفعل إلى اليد، وفي المشي إلى الرِّجْل، وذلك ينافي كونه صمدًا مطلقًا.

الثالث: أنَّ الأجسامَ -كما نعلم- متماثلةٌ، والأشياء المتماثلة يجب اشتراكها في اللوازم، فلو احتاج بعض الأجسام إلى الله تعالى -وهو جسمٌ-؛ لزم منه احتياج الجسم إلى جسمٍ-؛ وهو محالٌ، ولَمَّا كان ذلك محالًا؛ وَجَبَ ألَّا يحتاج إليه شيءٍ من الأجسام لو كان جسمًا، وإذا كان كذلك لم يكن صمدًا على الإطلاق.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾، فهذا أيضًا يدلُّ على أنه ليس بجسمٍ ولا جوهر؛ لأنَّ الجواهرَ متماثلةٌ، فلو كان الله تعالى جوهرًا لكان مِثْلًا لجميع الجواهر، فكان كلُّ واحدٍ من الجواهر كفؤًا له. ولو كان الله تعالى جسمًا يكون كذلك، وحينئذٍ يعود الإلزام المذكور[2].

فَثَبَتَ أنَّ هذه السورة الكريمة من أظهر الدلائل على أنه تعالى ليس بجسمٍ، ولا بجوهرٍ، ولا حاصل في مكانٍ وحيِّز.

([1]) انظر :تأسيس التقديس ص (٦١).

([2]) انظر :تأسيس التقديس ص (٦٢)، مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنية ص (١٦٤).

الخاتمة

إنَّ مصاحبة هذا البحث أسفرت عن نتائج نجملها في النقاط الآتية:

١-مَن زَعَمَ أنَّ إلهَ العالَمِ ليس بجسمٍ -وهو المذهب الصحيح-؛ كان معناه أنه يقول: جميع الأجسام والمتحيِّزات محدَثة، ولها بأسرها خالقٌ هو موجودٌ ليس بمتحيّزٍ، والمجسِّمُ ينفي هذه الذات، فكان الخلاف بين الموحِّد والمجسِّم ليس في الصفة؛ بل في نفس الذات، لأنَّ الموحِّدَ يثبت هذه الذات، والمجسِّم ينفيها، فَثَبَتَ أنَّ هذا الخلاف وقع في الذات، وليس في الصفة.

٢-ظهر لدينا وجه المنازعة القائمة بين أهل التشبيه وأهل التنزيه، وذلك لأنَّ أهل التشبيه يقولون: الموجود إما أنْ يكون متحيِّزًا، وإما أنْ يكون حالًّا في المتحيِّز، أما الذي لا يكون متحيّزًا ولا حالًّا في المتحيِّز -فكان خارجًا عن القسمين- فذاك محض العدم، وأما أهل التوحيد والتقديس فيقولون: أما المتحيّز فهو منقسمٌ، وكلُّ منقسمٍ فهو محتاجٌ، فكلُّ متحيِّزٍ هو محتاجٌ، فما لا يكون محتاجًا امتنع أنْ يكون متحيِّزًا، وأما الحالُّ في المتحيِّز فهو أولى بالاحتياج، فواجب الوجود لذاته يمتنع أنْ يكون متحيِّزًا، أو حالًّا في المتحيّز.

٣-وَجَبَ الجزم بأنَّ إلهَ العالَم والسماء والأرض منزَّهٌ عن الجسمية والأعضاء والأبعاض والحد والنهاية والمكان والجهة، فإنَّ القولَ بأنه جسمٌ وجوهرٌ ومركبٌ من الأعضاء، ومختصٌّ بالمكان؛ تشبيهٌ محضٌ، والعدلُ: إثباتُ إلهٍ موجودٍ متحققٍ؛ بشرط أنْ يكون منزَّهًا عن الجسمية والجوهرية والأعضاء والأجزاء والمكان.

٤-أنَّلفظَ الجسمِ لفظٌ يوهم معنًى باطلًا، وليس في القرآن ما يدل على وروده، فَوَجَبَ الامتناع منه، لا سيَّما والمتكلمون قالوا: لفظ الجسم يفيد كثرة الأجزاء بحسب الطول والعرض والعمق، فَوَجَبَ أنْ يكون لفظ الجسم يفيد أصل هذا المعنى.

٥-يجب تنزيه ذات الله تعالى عن مشابهة سائر الذوات خلاف ما يقوله المشبِّهة، وتنزيه صفاته عن مشابهة سائر الصفات خلاف ما يقوله المجسِّمة، وتنزيه أفعاله عن مشابهة سائر الأفعال-ونعني: الغرض والداعي واستحقاق المدح والذم- خلاف ما تقوله المعتزلة، فهو سبحانه وتعالى جبارُ النعت، عزيزُ الوصف، فالأوهام لا تصوِّره، والأفكار لا تقدِّره، والعقول لا تمثِّله، والأزمنة لا تدركه، والجهات لا تحويه ولا تحدُّه، صمديُّ الذات، سرمديُّ الصفات.

٦- أنَّ القرآن الكريم قد ورد على أساليب اللغة العربية: أسلوب الحقيقة، وأسلوب المجاز، وأسلوب الكناية، وذلك لأنَّ كلَّ كلمةٍ من كلمات اللغة العربية قد وضعت لمعنًى معيَّن، وكذلك كل مركبٍ منها، وهذه الكلمات والمركبات قد تُستعمل في المعنى الذي وُضِعَتْ له، وقد لا تُستعمل فيه، بل تُستعمل في معنى يناسب المعنى الذي وُضِعَتْ له بإحدى المناسبات، وذلك كالأسد؛ قد يُستعمل في المعني الذي وُضِعَ له -وهو الحيوان المفترس المعروف-، وقد يُستعمل في الرجل الشجاع؛ لمناسبته للحيوان المفترس في الشجاعة؛ ولمشابهته له فيها. وهذا ما لا ينبغي أنْ يختلف فيه أحدٌ من العقلاء. فإذا استُعمل اللفظ في المعنى الذي وُضِعَ له: سُمِّيَ في اصطلاح علماء البلاغة بالحقيقة، وإذا استُعمل في غير ما وُضِعَ له لإحدى المناسبات -مع قرينة تدل على هذا الاستعمال- سُمِّيَ مجازًا أو كنايةً.

٧- الأصل في الكلام حمله على حقيقته، فإنْ قامَ دليلٌ منفصلٌ على أنه يتعذَّر حمله على حقيقته، فحينئذٍ يتعيَّن صرفه إلى مجازه، فإنْ حصلت هناك مجازات لم يتعيَّن صرفه إلى مجازٍ معيَّنٍ إلا إذا كان الدليل يوجب ذلك التعيين. ولا يمكنك أنْ تصرف ظاهر الكلام عن هذا المعنى إلا إذا أقمتَ الدلالة على أنَّ حمل هذه الألفاظ على ظواهرها ممتنع، فحينئذٍ يجب حملها على المجازات، ثم تبيَّن بالدليل أنَّ المعنى الفلاني يصحُّ جعله مجازًا عن تلك الحقيقة، ثم تبيَّن بالدليل أنَّ هذا المجاز أولى من غيره، وإذا ثَبَتَتْ هذه المقدمات وترتيبها على هذا الوجه، فهذا هو الطريق الصحيح الذي عليه تعويل أهل التحقيق.

٨- أنَّ النصوص المتشابهات قد أجمعت الأمة على سبيل الإجمال على أنَّ معناها الموضوع له ليس بمرادٍ منها. وأما إذا أتينا إلى التفاصيل وإلى جزئيات هذه النصوص فقد يجري فيها الخلاف. ثم اختلفت الأمة فذهب معظم السلف في معظم هذه النصوص إلى التوقف عند هذا الحد، وهو أن المعنى الموضوع له لهذه النصوص غير مراد، بدون أنْ يتجاوزوا هذا الحد إلى تعيين المعنى المجازي، أو الكنائي لها، وذلك تورُّعًا منهم، ومخافة أنْ يفسِّروا كلام الله تعالى وكلام رسوله على خلاف مرادهما. وهذا يُسَمَّى بالتأويل الإجمالي.

٩- ذهب معظم الخلف إلى جواز تأويل النصوص المتشابه وصرفها إلى معانٍ تناسب المعنى الحقيقي لها، وذلك بمعونة القرائن والسياق والسباق والألفاظ المقرونة بها، لكنْ بدون قطعٍ بالمعنى المؤول به، بل يكون الصرف على سبيل الاحتمال والرجحان؛ وذلك بشروطٍ خمسة: **الأول:** أنْ يكون المعنى الذي حُمِلَ عليه النصُّ ثابتًا لله تعالى. **الثاني:** أنْ لا يكون

حمل النص على المعنى الذي صُرِفَ إليه مخالفًا لأساليب اللغة العربية. **الثالث:** أنْ لا يكون مخالفًا لسياق النص؛ بل يكون مناسبًا له. **الرابع:** أنْ لا يكون المعنى الذي صُرِفَ إليه النص مشعرًا بالنقص بالنسبة إلى الله تعالى. **الخامس:** أنْ يكون مشعرًا بالعظمة.

١٠- إنَّ إجراءَ حكم الشاهد على الغائب فاسدٌ قطعًا، وإذا بطلت هذه القاعدة فقد بطل أصل كلام المشبِّهة في الذات، وكلام المشبِّهة في الأفعال، أما المشبِّهة في الذات فهو أنهم يقولون: لَمَّا كان كل موجودٍ في الشاهد يجب أنْ يكون جسمًا ومختصًّا بحيِّزٍ؛ وَجَبَ في الغائب أنْ يكون كذلك، وأما المشبِّهة في الأفعال فهم المعتزلة الذين يقولون: إنَّ الأمرَ الفلاني قبيحٌ مِنَّا، فَوَجَبَ أنْ يكون قبيحًا من الله جلَّ وعلا.

١١-أنَّالعلماء أقاموا البرهان القاطع على تماثل الأجسام في الذوات والحقيقة، وإذا ثَبَتَ هذا؛ ظَهَرَ أنه لو كان إله العالَم جسمًا؛ لكانت ذاته مساوية لذوات الأجسام، إلا أنَّ هذا باطلٌ بالعقل والنقل؛**أما العقل:** فلأنَّ ذاته إذا كانت مساوية لذوات سائر الأجسام؛ وَجَبَ أنْ يصح عليه ما يصح على سائر الأجسام، فيلزم كونه محدَثًا مخلوقًا قابلًا للعدم والفناء، قابلًا للتفرُّق والتمزُّق. **وأما النقل:** فلقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾. فهذا تمام الكلام في تقرير هذا الدليل.

١٢- اتَّفق أكثر السلف والخلف على تسمية الآيات المذكورة في هذا البحث بآيات الصفات، لا بآيات الأعضاء، مع أنَّ المعنى اللغوي الحقيقي المتبادر للأذهان للوجه والعين واليد مثلًا: أعضاء وأجزاء هي أعيانٌ قائمةٌ بنفسها، لا صفاتٌ من معانٍ قائمةٍ بغيرها؛ تنبيهًا على أنَّ هذه الألفاظ غيرُ محمولةٍ على حقائقها، وإنما هي مجازاتٌ استُعْمِلَت في الصفات، غير

أنَّ السلف لم يُعيّنوا تلك الصفات لعِظَم الخطر في تعيينها؛ إذ التكلُّم في صفات الله تعالى بالظن أمرٌ صعبٌ، بل قالوا: ما أراد الله تعالى بهذه الآيات حقٌّ، مع القطع بأنَّ معانيها الحقيقية المستلزمة للجسمية غيرُ مراد.

١٣-أنَّ مَن توغَّل في التنزيه وقع في التعطيل ونفي الصفات، ومَن توغَّل في الإثبات وقع في التشبيه وإثبات الجسمية والمكان، فهما طرفان معوجان، والصراط المستقيم الذي يريده الله تبارك وتعالى: الإقرار الخالي عن التشبيه والتعطيل.

١٤-من أقوى الدلائل على نفي التجسيم وإثبات التنزيه لله: قوله: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾، لأنه لَمَّا خيَّر الباري تعالى في استقبال جميع الجهات؛ دلَّ على أنه ليس في جهةٍ ولا حيِّز، ولو كان في حيِّزٍ لكان استقباله والتوجُّه إليه أحقَّ من جميع الأماكن، فحيث لم يُخصِّص مكانًا؛ علمنا أنه لا في جهةٍ ولا حيِّز، بل جميع الجهات في ملكه وتحت ملكه، فأيُّ جهةٍ تَوَجَّهْنا إليه فيها على وجه الخضوع، كنَّا معظِّمين له، ممتثلين لأمره.

١٥- استدلَّ بعض المتكلمين بقوله تعالى: ﴿**اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾ على تنزيه الباري تعالى عن الجسمية، فهو سبحانه القائم بذاته، المستغني عن كل ما سواه، المفتقر إليه كل ما عداه، فلو كان الله جسمًا لبطل أنْ يكون قائمًا بذاته، وصار قائمًا بغيره؛ أي: بالأجزاء الذي يتألَّف منها الجسم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

١٦- احتجَّ علماء التوحيد قديمًا وحديثًا بقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾على نفي كونه تعالى جسمًا مركبًا من الأعضاء والأجزاء، وقالوا: لو كان جسمًا لكان مِثْلًا لسائر الأجسام في تمام الماهية، فيلزم حصول الأمثال والأشباه له، وذلك باطلٌ.

١٧- اسْتَنْبَطَ بعضُ علماءِ الكلامِ من سورة الإخلاص ثلاثةَ مواضع تدلُّ دلالةً واضحةً على نفي الجسمية عن الله جلَّ جلاله: فالأول: قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾، والثاني: قوله تعالى:﴿**اللهُ الصَّمَدُ**﴾، والثالث: قوله تعالى:﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

-أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- أحكام القرآن لأبو بكر الجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- الأسماء والصفات لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- الإشارة إلى مذهب أهل الحق لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: محمد الزبيدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨م.

- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- تأسيس التقديس لفخر الدين الرازي، تحقيق: أنس الشرفاوي، وأحمد الخطيب، دار نور الصباح، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

- تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي،تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا المباركفوري، دار الكتب

العلمية، بيروت.

– تفسير ابن فورك الأصبهاني، تحقيق: علال عبد القادر بن دويش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

– تنبيه الأفهام في حل مشكل حديثه عليه السلام لعبد الجليل بن موسى القصري، تحقيق: محمد فتحي النادي، دار الكلمة، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

– التنزيه في إبطال حُجَج التشبيه لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: محمد أمين علي، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

– تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين الإلبيري، تحقيق: حسين بن عكاشة،ومحمد بن مصطفى الكنز، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

– تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم التميمي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

– التوحيد لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

– جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري،تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر

الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.

- دفع شبهة التشبيه لعبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- الرسالة التسعينية في الأصول الدينية لصفي الدين الأرموي، تحقيق: عبد النصير أحمد المليباري، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- الزهد لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- سنن محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي،تحقيق: محمود محمد الطناحي،وعبد الفتاح محمد الحلو،دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري،تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- قواعد العقائد لأبي حامد الغزالي،تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب،

بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد، المعروف بالخازن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- لطائف الإشارات لعبد الكريم بن هوازن القشيري،تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة.

- المتوسط في الاعتقاد والرد على مَن خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد لأبي بكر ابن العربي المعافري، تحقيق: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

- مجالس في المتشابه من الآيات القرآنية لعبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: باسم مكداش، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

- مجلس في نفي التشبيه لابن عساكر الدمشقي، تحقيق: مصطفى عدنان الحمداني، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ملجمة المجسمة لعلاء الدين البخاري، تحقيق: سعيد فودة، دار الذخائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

- الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٨م.

- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة.

- المنهاج القويم لابن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

-الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه لمكي ابن أبي طالب القيسي، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

فهرس الموضوعات